جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

كتاب الرَّوْض الأزهر فيما تضمَّنَتْه سورة الكوثر من وجوه البلاغة وفنون الفصاحة والبراعة للشيخ الفقيه أبي العباس أحمد ابن أبي عثمان سعيد بن إسماعيل النقاوسي (كان حيًّا عام ٧٤٧هـ)

تحقيق الدكتور

عبدالله بن سليمان السعيد

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب- جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

الجزء العاشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الرَّوْض الأزهر فيما تضمَّنَتْه سورة الكوثر من وجوه البلاغة وفنون الفصاحة والبراعة للشيخ الفقيه أبي العباس أحمد ابن أبي عثمان سعيد بن إسماعيل النقاوسي (كان حيًّا عام ٧٤٧هـ)

عبدالله بن سليمان السعيد

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب - جامعة الملك سعود ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: abdullahelsaeed@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث تحقيق (كتاب الروض الأزهر فيما تضمنته سورة الكوثر من وجوه البلاغة وفنون الفصاحة والبراعة)، لأبي العباس أحمد بن إسماعيل النقاوسيّ (ت بعد ٧٤٧هـ).

وقد بدأ البحث بتمهيدٍ يتضمَّن ترجمة المؤلِّف ودِراسة المؤلَّف، ثُمّ أوردت النصَّ المحقّق، وأعقبته بفهرس المصادر والمراجع. وتكمن أهمية هذا البحث من جهة موضوعه، إذ خصَّ سورة الكوثر على قصرها بالتأمّل في جوانب الإعجاز البيانيّ والبلاغيّ فيها، ومن جهة نسخة المخطوط التي كتبت بخطِّ المؤلّف نفسه.

والكتاب يهدف كما ذكر مؤلفه في خاتمته أن ينبِّهَ إلى بعض جوانب الإعجاز البلاغي والدّلالي في دراسة فصاحة سورة الكوثرِ وبلاغتها، وأن يقدِّم أنموذجًا تطبيقيًّا في علم البلاغة والفصاحة، وقد تضمّن ذكر لطائف عامّة في السورة ابتداءً، ثم أورد في كلِّ آيةٍ فوائدَ دلاليَّة وبلاغيّة بلغ مجموعها ثمانين فائدة.

الكلمات المفتاحية: سورة الكوثر، الإعجاز البياني، إعجاز القرآن، بلاغة القرآن.

The Book of "Al-Rawad Al-Azhar Fima Tadmanatho Surat Alkawthar Min Wujuh Albalaghah Wafunun Alfasahah Walbaraa"

By: Abu Al-Abbas Ahmad Ibn Abi Othman Saeed Ibn Ismail Al-Naqousi (lived around the year 747 AH)

Abdullah bin Suleiman Al-Saeed

Associate Professor, Arabic Language and Literature Dept., King Saud University - Kingdom of Saudi Arabia

Email: abdullahelsaeed@gmail.com

Abstract

This research is a study of (The Book titled "Al-Rawad Al-Azhar Fima Tadmanatho Surat Alkawthar Min Wujuh Albalaghah Wafunun Alfasahah Walbaraa"), by Abu Al-Abbas Ahmad Ibn Ismail Al-Naqousi (Lived around the year 747 AH.(

The research begins with an introduction that includes the author's biography and studies, followed by the investigated text. Its importance lies in its subject matter, where it singled out Surah Al-Kawthar, despite being a short Surah, for looking into the aspects of the rhetorical and semantic miracles it contains, as well as the manuscript that was written in the author's own handwriting.

The book aims, as the author stated in its conclusion, to highlight some of the rhetorical and semantic miracles through the study of eloquence and rhetoric of Surah Al-Kawthar, and to provide an applied model in Rhetoric and Eloquence disciplines. At its outset, the Book addresses general subtleties in the Surah, then for each verse, it discusses semantic and rhetorical points amounted to eighty points.

Keywords : Surah Al-Kawthar, Rhetorical Miracle, Quran Miracles, Quran Rhetoric.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

لفت الإعجاز البياني أنظار كثير من العلماء قديمًا وحديثًا، فأفردوه بمؤلفات توضِّح بعض أنماطه وصوره، وتحاول أن تتبيّن كنهها، وتقدّم صورة من صور التدبر البياني للقرآن الكريم.

ومن هؤلاء المؤلفين الذين وقفوا هذا الموقف أبو العباس أحمد النقاوسيّ، الذي وقف أمام الإعجاز البياني في سورة الكوثر، وألّف مصنَّفه الذي بين أيدينا في التدبُّر البياني لهذه السورة العظيمة، متخذًا من زاده اللغوي والشرعي وسيلة لاستكناه ما فيها من جماليات دلالية وبلاغية، ومحاولاً التَّنبيهَ على بعض ما تشتمل عليه هذه السُّورة من فصاحة وبلاغة، وإثبات أهمية التأمّل البياني في سور القرآن الكريم، وأن هذا العلم البيانيّ اللغويّ من أشرف العلوم في فهم القرآن وتفسيره.

وقد جَهَدْتُ أن أُحقِّقَ هذا المُصنّف، وأن أخرجه في صورة هي أقرب ما تكون إلى ما صنعه مؤلفه.

والنقاوسيّ - كما تذكر مصادر ترجمته [(١)]- عَلَمٌ من أعلامِ القرن الثامن في بلاد المغرب العربي، وهو -كما هو مثبتٌ في هذه النُّسخة التي كتبها

---

(١) انظر في ترجمته: خالد بن عيسى البلوي، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، مقدمة وتحقيق العلامة الحسن السائح، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ١/ ١٨٧- ١٩٣، وأحمد بن بابا التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، دراسة وتحقيق الأستاذ محمد مطيع، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١/٩١-٩٢، أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج وتطريز الديباج، تحقيق وعناية الدكتور عبدالحميد عبدالله الهرّامة، طرابلس: دار الكاتب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ص ٩٥-٩٦، وعلي بن محمد التمكروتي، النفحة المسكية في السفارة التركية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشادلي، الرباط: المطبعة الملكية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص ٥٩-٦٤، محمد بن رزق بن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، الدمام: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص ١/١٦١، عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١/٣٣١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بخط يده- أبو العباس أحمد بن أبي عثمان سعيد بن إسماعيل النقاوسي [١]، ونسبته إلى نقاوس، من أعمال الجزائر [٢]، ولم أجد فيما وقفت عليه من المصادر شيئا عن مولده، ونشأته الأولى، ومراحل طفولته، إلا أن خالدًا البلوي ذكره في رحلته، وذكر أنه رحل من تلمسان [٣] قبل الحصار، "فدخل الحضرة مُشَمِّرًا عن سَاعِدِ الجدِّ، ومُقْتَادًا بقَائد الجَدِّ، فطلع في آفاقها كوْكَبًا، ورسا في ساحاتها كَبْكَبًا" [٤]، ويُفْهم من لفظه أنه رحل منها زمن الطلب في أول حياته، ولما كان حصار تلمسان بدأ في الثاني من شعبان عام ٦٩٨هـ، فمن المتوقع أن يكون مولده نحوًا من عام ٦٩٠هـ أو قبله بقليل أو كثير.

وقد نصَّ النقاوسي على ثلاثة من شيوخه الذين أخذ منهم العلم في مخطوطته التي بين أيدينا ، وهم:

---

(١) هذا ما أثبته المؤلف بنفسه، وجاء اسمه في النسخة المحققة من تاج المفرق في تحلية علماء المشرق وفي نيل الابتهاج أبو العباس النقارسي بالراء. (انظر: أبو البقاء خالد البلوي، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، ١/ ١٨٧، وأحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج وتطريز الديباج، ص ٩٥-٩٦)، وفي كفاية المحتاج أبو العباس أحمد النقاوسي. (انظر: أحمد بن بابا التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، ١/٩١-٩٢)، وقد سماه صاحب معجم أعلام الجزائر: "أبو العباس بن العباس النقاوسي" (انظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ١/٣٣١)، وسماه صاحب التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا أحمد بن العباس أبو العباس النقاوسي. (انظر :محمد بن رزق بن طرهوني، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا ص ١/١٦١)، ، والصحيح ما أثبته نقلاً عن مخطوطته التي كتبها بنفسه.

(٢) نقاوس بلدة تقع اليوم في شمال الجزائر، ضمن أعمال ولاية باتنة، وإحداثيتها ٣٥,٣٣,١٨ شمالا، ٥,٣٦,٣٨ شرقًا.

(٣) تلمسان بلدة تقع اليوم في شمال غرب الجزائر، وهي عاصمة ولاية تلمسان، وإحداثيتها ٨٣,٢,٥١شمالا، ٥٣,٧٦,١٩,٤٢ غربًا.

(٤) أبو البقاء خالد البلوي، تاج المفرق بتحلية علماء المشرق، ١/١٨٧.

- أبو عليّ ناصرُ الدين مَنْصُورُ بْن أَحْمَدَ بن عبد الحق المشدالي [١]، يقول: "قرأت عليه كثيرًا من الموطأ أو أكثره رواية يحيى بن يحيى، وسَمَّعْتُ عليه كثيرا من الحاصل من المحصول تفقُّهًا ومن مختصر ابن الحاجب".

- أبو عبد الله مُحَمَّد بن محمد بن محمد بن غُرْيُون [٢]، يقول: "لقيته بـ(بجاية) سنة ست وعشرين ومِئة وناولني فهرسته الكبرى".

- أبو عبد الله محمدُ بنُ راشد البَكْرِيّ [٣]، يقول: : "قرأت عليه جملة من مختصر ابن الحاجب في الفقه تفقُّهًا، وقرأت عليه أكثر مختصره للمحصول".

---

(١) أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبدالحق المشدالي (٦٣١-٧٣١هـ)، من أعلام بجاية في القرن السابع، ومن أكابر فقهاء المالكية، رحل إلى المشرق صغيرًا، فتتلمذ على العز بن عبدالسلام، وصدر الدين سليمان الحنفي، وشرف الدين ابن السبكي وغيرهم، ورجع بعد نيف وعشرين سنة بعلوم جمة في الأصول والفقه والأدب وعلم الكلام، وأقبل على الإقراء والعبادة له علم بالفقه وأصول الدين، ومشاركة في علم المنطق وعلم العربية (انظر: أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبدالله ببن محمد الغبريني، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، ص ٢٢٩-٢٣٠، وأعلام الجزائر: ٣٠٢-٣٠٣)، وقد نصَّ على شيخه هذا خالد البلوي (انظر: خالد البلوي، تاج المفرق وتحلية علماء المشرق، ١/١٩٠-١٩١) .

(٢) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبدالله بن إبراهيم بن غُريون الأنصاري البجائي (ت٧٣١ه)، عالم بجاية وخطيبها في وقته، أخذ عنه جماعة من علماء تونس والجزائر، وقال صاحب الوفيات: "خطيب قصبة بجاية، المتمتع بالرواية، السالك مسلك الدراية" (انظر: أحمد التنبكيتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص٢٣٢، وعادل نويهض، معجم أعلام الجزائر: ٢٥١).

(٣) أبو عبد الله محمد بن راشد البَكْري القُفْصي (ت٧٣٦ه)، من فقهاء المالكية، تعلَّم في تونس، وشُغِل بالفقه وأصوله، ثم رحل إلى المشرق فدرس على شهاب الدين القرافي وتقي الدين بن دقيق العيد وغيرهما، له مصنفات كثيرة، من أهمها تلخيص المحصول، ونخبة الواصل في شرح الحاصل، والشهاب الثاقب في شرح ابن الحاجب، والمذهب في ضبط مسائل المذهب. (انظر: أحمد التنبكيتي، نيل الابتهاج بتطيير الديباج، ص ٣٩٢-٣٩٣، وعبد الباسط قوادر، ابن راشد القُفصي وآثاره العلمية).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والنقاوسيّ -كما تصفه مصادرُ ترجمته- نحويٌّ، من فقهاء المالكية، حافظٌ، أديبٌ، له مشاركةٌ في علوم التَّفسير والحديث واللُّغة والمنطق.

وقد نوَّه أبو البقاء خالد بن عيسى البلوي الأندلسي [١] بفضله ومكانته، فقد لقيه وذكره في رحلته المسماة "تاج المفرق في تحلية أهل المشرق" فقال: "حافظٌ مجيدٌ، وحاملٌ مجيدٌ، وناقلٌ سديدٌ، وناقدٌ شديدٌ، وعالمٌ فريدٌ، ... أديبُ العصر ونحويُّه، وعرُوضِيُّه وبيانيه، وحكيمُه ومَنْطِقِيُّه، وعدديُّه وفَرَضِيُّه، وأُصُولِيُّه وجَدَلِيُّه"، ثم ذكر إحاطته بالأدب والنحو والعروض والبيان والحكمة والمنطق والتفسير والحديث، ومطالعته في القديم والحديث والفروع والأصول، وما قرأ عليه من مؤلّفاته، ثم ذكر بعض مؤلفاته الأخرى، ثم قال: " وله تآليف غيرها عُرِف بحَمد اللهِ قدرُها، واشتُهِرَ على الألسنةِ ذِكْرُها، وسَارَتْ مَسير الشَّمس في كلِّ بلدةٍ، وهَبَّتْ هبوب الرِّيحِ في البرِّ والبَحْرِ" [٢] .

وأما وفاته فلم أقف في المصادر على من ذكر سنة وفاته، ولكنه صنَّف مصنَّفه الذي بين أيدينا عام ٧٤٧هـ، وذكر في خاتمته إجازة يفهم منها أنه جاوز مرحلة الشباب، ومن الغريب أن صاحب معجم أعلام الجزائر ذكر أنه

(١) أبو البقاء خالد بن عيسى بن أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد البلوي القتوري الأندلسي (كان حيًّا ٧٦٧هـ)، من اشهر قضاة الأندلس في القرن الثامن للهجرة، ارتحل إلى فاس وتلمسان طلبًا للعلم ثم عاد لبلده، ارتحل إلى المشرق لأداء مناسك الحج وبحثًا عن السند العالي من علماء المشرف، مر بتونس والإسكندرية والقاهرة وبيت المقدس، ورافق منها ركب الحاج السوري إلى الحجاز عام ٧٣٧ه، دوّن أخبار رحلته في كتابه (تاج المفرق في تحلية علماء المشرق) أنجزه سنة ٧٦٧ه. (انظر: شهاب الدين المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،٥٣٢/٢، أحمد بابا التنبكيتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، ص١٧٣-١٧٤) .

(٢) أبو البقاء خالد البلوي، تاج المفرق وتحلية علماء المشرق، ص ١٧٨-١٨٩.

توفي بعد عام ٧٦٥هـ اعتمادًا على أن خالدًا البلوي لقيه قبل هذا العام، وذكره في كتابه (تاج المفرق في تحلية أهل المشرق) [١]، والحقُّ أن البلوي غادر تونس في رحلته التي لقي بها النقاوسي في السابع عشر من ربيع الثاني عام ٧٣٧هـ [٢]، على أن النظرَ في وفيات شُيُوخه وما يُفْهَم من حديث خالد البلوي من تقاربهما في السنِّ قد يجعل من وفاته في السنة التي ذكرها صاحب المعجم أو قريبًا منها أمرٌ غير مستبعد.

ومؤلفات النقاوسي التي وقفت على عنواناتها أربعةَ عشر مؤلّفا، فقد نَصَّ على اثني عشر مؤلَّفًا من مؤلَّفاته في إجازته التي كتبها آخر هذا المخطوط، فقال: "ومن مؤلّفاتي في النَّحْو تقييد على جمل الزجاجي، وتلخيص الفصول، واختصار الجدل النحوي لابن الأنباري، وفي علم البلاغة حديقة الناظر في اختصار المثل السائر، والوشي المنمنم في البديع، وكتاب ضياء الإصباح في شرح المصباح [٣]، وتلخيص مشكل الحديث لابن فورك، والكتاب المختار من كتاب الانتصار للفاضل أبي بكر بن الطيب الأشعري -رحمة الله عليه-، والتنبيه على ما أغفله الفقيه أبو محمد المكي في اختصار كتاب نظم القرآن للجرجاني حسن بن نصر [٤]، وشرح القصيد

---

(١) انظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، ص٣٣١-٣٣٢.

(٢) انظر: أبو البقاء خالد البلوي، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، ص ٥٣، ١٨٧ وما بعدها.

(٣) الأقرب للسياق أنه يقصد: المصباح في المعاني والبيان والبديع، لبدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، وبخاصة وأني وجدت له نقلاً من الكتاب _كما سيأتي-، وقد حقَّق الكتاب ونشر عن طريق حسني عبدالجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب بالجماميز، الطبعة الأولى ١٤٠٩ه، وحققه الدكتور عبدالحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

(٤) كذا ورد، وإنما هو الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسمى بالقصد الجليل في علم الخليل لأبي عمرو عثمان بن الحاجب [١]، والروض الأريض في علم القريض، والروض المريع فيما تضمنه قصيدة الشقراطسي [٢] من البديع، وغير ذلك".

ونصَّ على بعض هذه المصنفات خالد البلوي، فأشار إلى الروض الأريض في علم القريض، وتلخيص مشكل الحديث، وحديقة الناظر في تلخيص المثل السائر في علم البيان، وشرح كتاب المصباح لابن مالك، وكتاب إيضاح السبيل والقصد الجليل في علم الخليل في شرح قصيدة ابن الحاجب العروضية، وزاد عليها تلخيص رسالة أحكام صنعة الكلام لأبي عبدالله بن عبدالغفور [٣].

ومن مؤلفاته هذه المخطوطة التي بين أيدينا، وقد سمَّاها (كتاب الروض الأزهر فيما تضمنته سورة الكوثر من وجوه البلاغة وفنون الفصاحة والبراعة)، وكتبها بخط يده، وصَدَّرها باسمه، وكتب في آخرها إجازة لاثنين من طلابه، تضمنّت بعض شيوخه وشيئًا من مروياته ومؤلَّفاته، ثم ختمها بقوله: "قال هذا كلَّه وكتبه بخطِّ يده الفانية العُبَيْدُ المُعْتَرِف بذنبه الرَّاجي سعة رحمة ربِّه أحمد سعيد إسماعيل المعروف بالنقاوسي وفقه

(١) سماه البلوي: "إيضاح السبيل الى القصد الجليل في علم الخليل شرح على عروض ابن الحاجب" (انظر: أبو البقاء خالد البلوي، تاج المفرق وتحلية علماء المشرق، ١٨٩/١).

(٢) الشقراطسي (ت٤٦٦ه): أبو محمد عبدالله بن الشيخ يحيى بن علي بن زكرياء الشقراطسي التوزري، فقيه مالكي، من الشعراء، ولد بتوزر، ودرس على أبيه بها، ثم ارتحل إلى القيروان وأقام بها طالبا للعلم، ثم رجع إلى بلده، وسافر حاجًّا وأنشد قصيدته في مدح النبي صلى الله عليه وسلم في نيف وثلاثين ومئة بيت، وقد عني أدباء تونس والمغرب بروايتها وشرحها وتخميسها وتشطيرها (انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ، ١٤٤/٤، ومحمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ٣/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٣) أبو البقاء خالد البلوي، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، ١٨٩/١.

الله لما يحبه ويرضاه، وذلك في السادس والعشرين من جمادى الأولى، من عام سبعة وأربعين وسبع مئة"[١].

منهج النقاوسي في هذه المخطوطة :

بدأ النقاوسيّ مصنَّفه هذا بحمد الله والصلاة على رسوله، ثم ذَكَرَ لطائف عامّة في هذه السورة، فذكر أنها أشارت مع قِصَرِها إلى أكثر معاني التَّنزيل أصولِه وفروعِه، ثم ذكر تناسب هذه السورة مع ما قبلها، وما رآه فيها من لطائف تتّصل بالجوانب العدَدِيَّة، وما قد يظهر من التأمّل في ذلك.

ثم وقف عند آيات السُّورة، فَذَكَرَ ما كان يراه بالتأمُّل والتَّدبُّر في معاني الآيات من فوائدَ دلاليَّة وبلاغيّة في اختيارِ لفْظٍ على لفظٍ، وفي حذفِه أو ذِكْره، وفي الاختيارِ بين الإظهارِ والإضمارِ، والجمعِ والإفراد ونحو ذلك.

وقد أورد في الآية الأولى سبعًا وعشرين فائدة، وفي الثَّانية اثنتين وثلاثين فائدةً، وفي الثَّالثة إحدى وعشرين فائدة، فتمَّتْ له ثمانون فائدةً، ثُـمَّ خَتَمَ هذا المصنَّف بذكر هدفه من تأليفه، وهو التّنبيهُ على بعض ما في هذه السُّورة من الإعجاز، وبيان كيفيّة التّدرّب في علم البلاغة والفصاحة.

وكتابته لهذه الفوائد لا تجري على نسقٍ واحد، فقد يطيل في الفائدة كما في إيراده الخلافَ في تفسير معنى الكوثر في الفائدة السابعة عشرة من الآية الأولى، وقد يذكر في الفائدة الواحدة فائدتين أو أكثر، كما في الفوائد

---

(١) يظهر أن من عادة النقاوسي أنه يكتب مؤلفاته بيده ويجيز بها طلابه، وقد ذكر البلوي شيئا من ذلك في ترجمته فقال : "قرأت عليه جميع تآليفه في العروض الذي سماه بالروض الأنيق في علم القريض، وجميع تآليفه في الأدب الذي لخص فيه رسالة أحكام صنعة الكلام من إنشاء الوزير الكاتب أبي عبدالله ابن عبدالغفور، وكتبها لي بخطه، وأجاز لي جميع ما رواه وما ألفه" (أبو البقاء خالد البلوي، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، ١/ ١٨٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الرابعة، والسادسة، والرابعة والعشرين من الآية الثانية، وربما استطرد وأطال كما في الفائدة السابعة عشرة من الآية الأولى، وقد يوجزُ فيكتفي بالإشارة إلى الفائدة دون تحرير موضوعها أو سبب الاستدلال بها كما في الفائدة الثَّالثَة عَشْرَة من الآية الثانية، وقد يذكر ما قد يشاكِلُ آياتِ سُورةِ الكَوْثر ويشاركها في الحكم من آيات التنزيل كما في الفوائد السَّابعة، والثَّالثة عشرة، والثَّانية والعشرون من الآية الأولى، والحادية والثلاثون من الآية الثانية، وفي الفوائد الأولى، والتاسعة، والخامسة عشرة من الآية الثالثة.

كما أنه أظهر تسامحًا ومرونة في ذكر هذه الفوائد، فهو يشير إلى الخلاف في تقرير أمْرٍ لُغَوِي أو بَلاغِيّ أو ينقل الخلاف فيه كما في الفائدة السَّادِسَة عشرة من الآية الأولى، وقد يذكر الخلاف ثم يُبدي رأيه كما في الفائدة الثَّانِية والعشرين من الآية الثانية، وقد يورد أقوالاً لا يراها كما في الفائدة السَّادسة من الآية الثَّانية.

وبالجملة فقد أحسن النقاوسي في تحقيق هدفه من هذا المصنّف بتوظيف علم البلاغة والفصاحة في تدبّر هذه السورة، والوقوف أما الإعجاز البياني فيها، والتدرّب على توظيف علم البلاغة في تدبر القرآن وفهمه.

وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في التحقيق على نسخة محفوظة بمكتبة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية برقم: (٤٣٠)، ورمز حفظها: (١٨٢٤).

وهي نسخة كاملة نفيسة؛ لأنَّ ناسخها هو المؤلِّفُ نفسُه، وقد كتبت هذه النسخة بخط مغربي [١]، وخطُّها جيِّد، و تأريخ الفراغ من نسخها -كما نصَّ عليه المؤلِّف في خاتمة الإجازة التي ألحقها بهذا المخطوط- السادس والعشرون من جمادى الأولى، من عام سبعة وأربعين وسبع مئة.

وجاء عنوانُ المصنَّفِ على الوجه الأول من المخطوط على النّحو التالي:

كتابُ الروض الأزهر فيما تضمنته سورة الكَوثر
من وجوه البلاغة وفنون
الفَصاحةِ والبَـــــراعة

ثم كتب تحتها مباشرة اسم المؤلِّف على النحو التالي:

تصْنيفُ شيْخنا الفَقيه الأَفْضل
العالم المتفنِّن الأجل أَبُو العبَّاس
أحْمد بن الشيخ الفقيه الأفضل الرئيس الأجل
المرحوم أبي عثمان سعيد بن إسماعيل أدام الله جماله

---

(١) يتميز الخط المغربي في المخطوطات بمميزات منها تكتب الفاء بوضع نقطة تحتها والقاف بنقطة واحدة فوقها، وتطويل رسم الراء والزاي وامتدادها إلى الأسفل حتى السطر التـــالي، إهمال سنة الصاد والضاد، المبالغة في امتداد بعض الأحرف إذا جاءت آخر الكلمة ومنهـــا السين والشين والياء واللام. (انظر: عبداللطيف محمد الصادق، الخط المغربي الخصـــائص والأنواع، مجلة الكويت، عدد ١٩١، ص ١٠٧-١٠٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد أحيط العنوان واسم المؤلف بكتابات كتبت بخط آخر غير خطِّ المؤلّف، فكتب من فوقه وعن يمينه كتابة تتضمن البسملة والصلاة على النبي محمد -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- ودعوة إلى تقوى الله، وأن من اتقاه وفقه الله إلى ما يحبه ويرضاه، ثم كتب تحت اسم المؤلف بيتُ الشِّعْرِ الْمَشْهور [(١)]:

اطْلُبْ ولا تَيْأَسْ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبَ أَن يَضْجَرا

ثم كتب أسفل منه مائلا إلى اليمين كلام يتضمن ربط الأسماء والحروف بالأرقام.

وهذه الكتابات -كما يظهر- كُتِبَتْ على المخطوطة بعد اكتمالها، وربما بزمنٍ طويلٍ، فهي بخطٍّ آخَر غير الخطِّ الذي كتبت به المخطوطة، والحبر الذي كتبت به مختلف في حجمه ودرجة لونه، كما أن نسقها مختلف -أيضًا-، ثُمَّ إنها كتبت في المواضع التي جرت العادة أن تكون فارغة من صفحة العنوان.

وقد بدئت الورقة الأولى بعد صفحة العنوان بالبسملة على يمين السطر الأول والصلاة على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- على يسارها، ثم تواصلت الكتابة بعد ذلك.

---

(١) نسب البيت لبعض المولدين عند خالد الأزهري، التصريح على التوضيح ٦٠٩/١، ولبعض المحدثين عند العيني في المقاصد النحوية، ص ١١٧٣، وبلا نسبة عند ابن هشام في أوضح المسالك ٣٤٧/٢، وفي مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٥١٩، وعند السيوطي في همع الهوامع ٣٢٠/٢، وفي حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٧٧/٢.

وجاءت هذه النسخة في خمس عشرة لوحة، تتضمن هذا المصنف في سبعة وعشرين وجهًا، كتب في كلِّ وَجْهٍ عشرونَ سطرًا، في كلَّ سطرٍ اثنتي عشرة كلمةً تقريبًا، وفيها تصحيحات يسيرة على جانبيها، إمّا لاستدراك سَقْط أو لإضافة كلمة أو تغييرها ونحو ذلك، كما أن بعض الاحرف جاءت مشكلة وبخاصة عند خشية الالتباس.

وقد أُلْــحِقَتْ بثلاثة أوجه كتب فيها المؤلِّف إجازةً لاثنين من طلابه، ونصَّ فيها على بعض شيوخه وبعضِ مؤلّفاته، جاءت الأولى في واحد وعشرين سطرًا، والثانية في اثنين وعشرين سطرًا، وكَتَبَ في الثالثة ثمانية أسطر ونصف تقريبًا، وفي كل سطر منها اثنتي عشرة كلمة تقريبًا، وختمها بقوله: "قال هذا كلَّه وكتبه بخطِّ يدِهِ الفَانِيةِ العُبَيْدُ الْمُعْتَرِفُ بِذَنْبِهِ الرَّاجي سعةَ رَحْمَةِ رَبِّهِ أَحْمِدُ سَعيد إِسْماعِيل المعروف بالنقاوسِيّ وفَّقَهُ اللهُ لما يُحِبُّه ويَرْضَاه، وذلك في السادس والعشرين من جمادى الأولى، من عام سبعة وأربعين وسبع مائة".

عملي في التحقيق:

- قرأت النصّ ثم قُمْتُ بنَسْخِه متوخيًّا الدِّقّة في قراءته قراءة صحيحة، وفي إحكام ضبطه وتحريره، وإخراجه أقرب ما يكون إلى الصورة التي وضعها مؤلفه.

- ضبطت بالشَّكل ما يحتاج إلى ضبط، وبخاصة الآيات القرآنية والأبيات الشعرية والكلمات المشكلة.

- وضعتُ الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ، وخرَّجْتُ ما ورد منها إلا آيات سورة الكوثر؛ لكثرة ورودها، وتجنبًا لإثقال الحواشي،

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واعتمدت في روايتها وضبطها على رواية حفص عن عاصم، فإن كان في المخطوط ما يدل على اعتماد رواية أخرى أشرت لذلك في الحاشية.

- خرّجْتُ الأحاديث النبوية بالرجوع إلى مظانِّـــها في كتب الحديث.

- خرّجت الأبيات الشعرية والآثار والأخبار بالرجوع إلى دواوين الشعراء وإلى أمهات الكتب.

- وثَّقت المسائل البلاغية والدَّلالية من مظانِّـــها، وخرَّجت آراء العلماء من كتبهم.

- ترجمت لغير المشهورين من الأعلام عند ورودهم في النص.

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

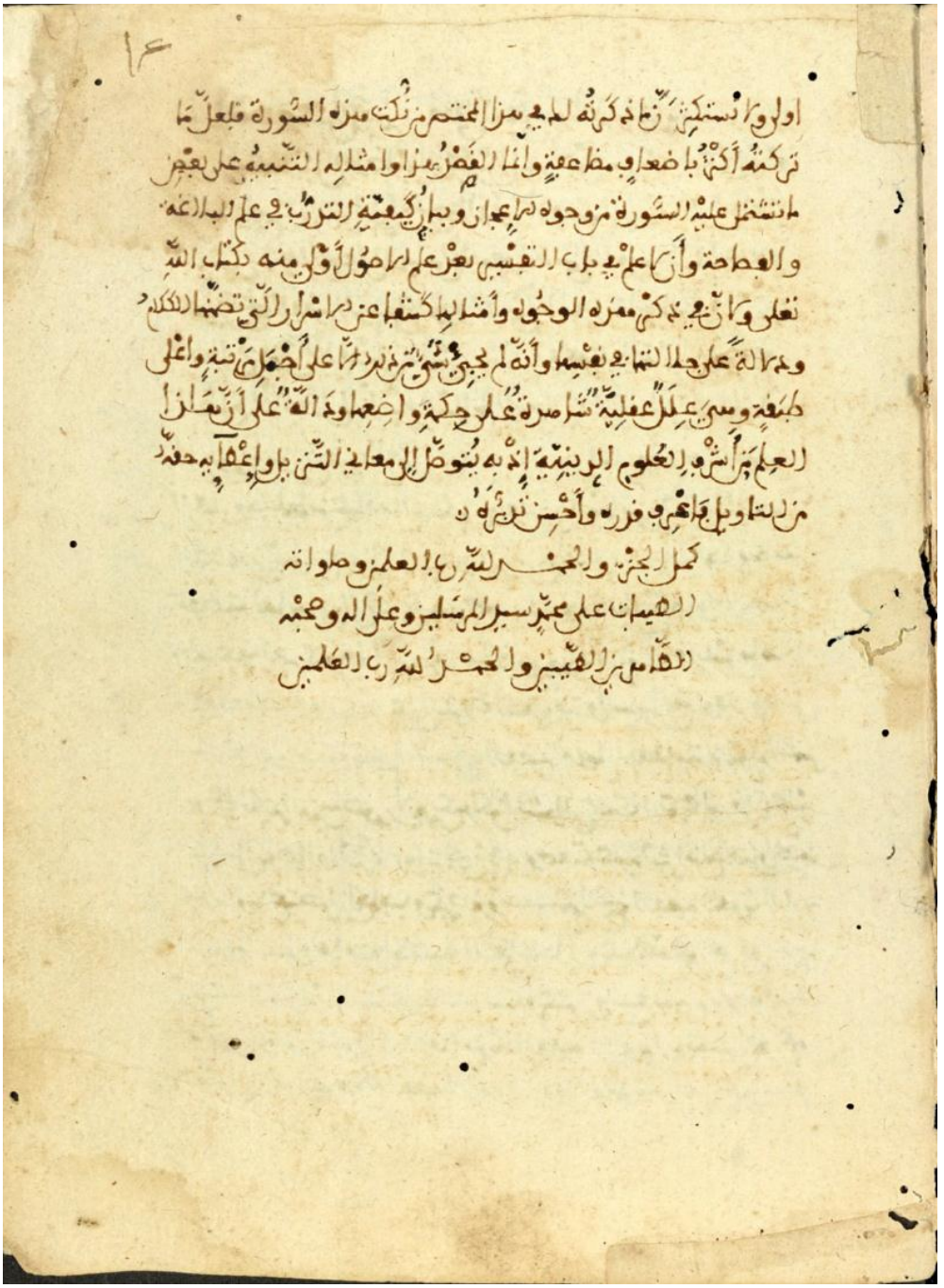

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

النصّ المحقّق:

[١/ب] بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدنا ومَوْلانا مُحَمَّد.

ربَّنا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، وهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنا رَشَدًا.

هَذِهِ وَفَّقَنِي اللهُ وإيَّاكَ لِطاعَتِهِ نُكَتٌ مِنْ عُلُومِ التَّنْزِيلِ وعُيونِ التَّأْوِيلِ في تَفْسِيرِ سُورَةِ الكَوْثَر وبَيَانِ مَا فِيها مِنْ وُجُوهِ البَلاغَةِ وفُنُونِ الفَصَاحَةِ والبَرَاعَةِ، ضَمَّنْتُها هَذَا الكِتَابَ رَاجِيًا مِنْ اللهِ سُبْحَانَهُ جَزِيلَ الثَّوابِ بِمَنِّه ونِعْمَتِهِ، وبِهِ أَسْتَعِينُ، وهُو حَسْبِي ونِعْمَ الوَكِيلُ.

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ السُّورةَ على كَثْرَةِ إيجازِها تَشْتَمِلُ عَلَى لَطَائِفَ مَعَانٍ.

<u>اللَطِيفَة الأولى:</u>

الإشَارَةُ إلى أَكْثَرِ مَعَاني التَّنْزِيلِ، وهَذَا النَّوْعُ مِنَ الإيجازِ هُوَ الغَايَةُ في الإعْجاز، بَيَانُه أنَّ مَعاني القُرْآنِ على ما ذَكَرَهُ بَعْضُ المُحَقِّقين رَاجِعَةٌ إلى سِتَّةِ أَقْسَامٍ، ثَلاثَةٍ مِنْها أُصُولٌ، وثَلاثَةِ فُرُوعٍ.

فَالأَصْلُ الأَوَّل تَعْرِيفُ المَدْعُوِّ إلَيْه، وهُو اللهُ -تَعالى-، ويَشْتَمِلُ هَذا الأصْلُ على ذِكْرِ ذَاتِ الحَقِّ -جَلَّ وعَزَّ- وصِفاتِه وأَفْعَاله، وأَوَّلُ هَذهِ السُّورَةِ يُشِيرُ إلى ذَلِكَ بافْتِتاحِها بالاسْمِ الدَّالِّ على الذَّاتِ بِطَرِيق العَظَمَةِ والجَلال، وذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ سَائِرَ الصِّفات، وأمّا الأَفْعَالُ فَيَدُلُّ عَلَيْها قَوْلُهُ: ﴿أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ على إعْطاءٍ كَرِيمٍ صَادِرٍ عَنْ مُعْطٍ قادِرٍ حَكِيمٍ، وهَذا يَسْتَتْبِعُ سَائِرَ الأَفْعالِ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأَصْلُ الثَّانِي تَعْرِيفُ الصِّراطِ الْمُسْتَقِيم الَّذي تَجبُ ملازمتُه في السُّلوكِ إلى اللهِ -تَعالى-، وذَلِكَ بالتَبَتُّلِ، وهُو الانْقِطَاعُ إلى اللهِ -سُبْحانَه- بالإقْبَالِ عَلَيْهِ بأفْعَالِ القُلُوبِ وأفْعَالِ الـجَوارِحِ، وفي قَوْلِهِ: ﴿أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ إشَارَةٌ إلى ذَلِكَ؛ لاقْتِضَائِهِ عَطِيَّةً كَثِيرَةً جَامِعَةً للْخَيْرَاتِ كُلِّهَا -كَمَا يَأْتِي بَيَانُه بَعْدُ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى-، وذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أفْعَالِ الطَّاعَةِ كُلِّها، وأَيْضًا فَفِي قَوْلِه: ﴿ فَصَلِّ﴾ تَنْبِيهٌ بأمِّ الطَّاعَاتِ البَدَنِيّةِ على سَائِرِها، وفي قَوْلِه: ﴿لِرَبِّكَ﴾ إشَارَةٌ إلى الإخْلاصِ، وهُو أَعْلَى أفْعالِ القُلُوبِ.

الأَصْلُ الثَّالثُ تَعْرِيفُ الـحَالِ عِنْدَ الوُصُولِ إلى اللهِ -تَعالى-، ويَشْتَمِلُ على تَفْصِيلِ أَحْوالِ الدَّارِ الآخِرَةِ مِنَ الْـجَنَّةِ والنَّارِ والصِّراطِ والـمِيزانِ والـحِسابِ وغَيْرِ ذَلِكَ، وفي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ إيماءٌ إلى ذَلِكَ، فإذا قُلْنَا: الكَوْثَرُ عِبَارَةٌ عَنِ الـخَيْرِ الكَثِيرِ دَلَّ ذَلِكَ على الـجَنَّةِ والنَّارِ وغَيْرِهما؛ لأنَّ فيما أُعْطِي رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- مِنَ الـخَيْرِ الكَثِيرِ تَنْعِيمَ أَوْلِيائِهِ وتَعْذِيبَ أَعْدَائِه، وإذا قُلْنَا: إنَّهُ عِبارَةٌ عَنْ خُصُوصِيَّةِ النَّهْرِ -كَمَا يَأْتِي- دَلَّ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الـجَنَّةِ بِطَرِيقِ الدِّلالَةِ بِـجُزْءِ الشَّيْءِ عَلَيْهِ، وهُوَ مِنْ وُجُوهِ البَلاغَةِ.

وأمَّا الفُرُوعُ فَأَوَّلُـها تَعْرِيفُ أَحْوَالِ السَّالِكِينَ والنَّاكِفِين، وفَائِدَتُه التَّرْغِيبُ والتَّرْهِيبُ والاعْتِبارُ، أمَّا التَّرْغِيبُ ففي تَعْرِيفِ أَحْوالِ الـمُجِيبينَ ولَطَائِفِ اللهِ بِـهِمْ ونُصْرَتِهِ إيَّاهُمْ، وفي قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ دَلالَةٌ عَلَى ذَلِكَ، ووَعْدٌ بِـما أَظْهَرَهُ اللهُ -تَعالى- مِنْ نُصْرَةِ دِينِهِ، وأمَّا التَّرْهِيبُ والاعْتِبارُ ففي تَعْرِيفِ أَحْوالِ الـمُخالِفِينِ وكَيْفِيّةِ صُنْعِ اللهِ في التَّدْمِيرِ عَلَيْهِمْ والتَّنْكِيلِ بِـهِمْ، وفي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ إيـمَاءٌ إلى ذَلِك.

وثَانِيها ذِكْرُ مُحَاجَّةِ الكُفَّارِ ومُجَادَلَتِهِمْ وإيضاحِ مَخَازِيهِمْ وكَشْفِ أَبَاطِيلِهِمْ بالبُرْهانِ الواضِحِ، وهَذا وإنْ لَمْ تُشِرِ السُّورَةُ إِلَيْهِ فَتَبْكِيتُهُمْ بِهَا وعَجْزِهِمْ عَنْ مُعارَضَتِها من أَوْضَحِ الأدلَّةِ عَلَيْهِ.

وثَالِثُها تَعْرِيفُ عِمَارَةِ مَنازِلِ الطَّرِيقِ إلى اللهِ وكَيْفِيةِ أَخْذِ الزَّادِ والتَّأَهُّبِ بالاسْتِعْدادِ، وذَلِكَ هُوَ قَوانينُ الشَّرِيعَةِ وأوامِرُها التي تَتَعَلَّقُ بأفْعَالِ المُكَلَّفِين، وقَدْ يُقَالُ: إنَّ في الأَمْرِ بالصَّلاةِ والنَّحْرِ إشارَةً إلى ذَلِك.

اللَّطِيفَة الثَّانِيَة:

قِيلَ: إنَّ هَذِهِ السُّورَةُ كالمُقابِلَةِ للسُّورَةِ التي قَبْلَها؛ لأنَّ في تِلْكَ وَصْفَ الْمُنَافِقِ بِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ: البُخْل لقَوْلِه: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ ولا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ (١)، وتَرْك الصَّلاةِ لِقَوْلِهِ: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۝ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (٢)، والرِّياء فيها لِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ (٣)، ومَنْع الزَّكَاةِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (٤).

وفي هَذِهِ السُّورَةُ أَرْبَعَةُ أَوْصَافٍ مُقَابِلَةٍ لِتِلْكَ الأَوْصافِ، ففيها كَثْرَةُ الإعْطاءِ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ومَعْنَاهُ أَنَّكَ كَثِيرُ الإعْطاءِ؛ لأنَّ مَنْ أُعْطِيَ الكَوْثَرَ كَانَ إعْطَاؤه كَثِيرًا، وقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- مِنْ السَّخَاءِ والجُودِ بأعْلَى المَقامَاتِ، وكان يَهَبُ الهِباتِ السَّنِيَّة، ويُعْطِي المِئِينَ مِنَ الإبِلِ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَعْطَى صَفْوانَ مِئَةً مِنَ

(١) سورة الماعون، الآيتان (٢، ٣).
(٢) سورة الماعون، الآيتان (٤، ٥).
(٣) سورة الماعون، الآية (٦).
(٤) سورة الماعون، الآية (٧).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الإبِلِ، ثُـمَّ مِئَةً، ثُـمَّ مِئَةً [١]، وأَعْطَى العَبَّاسَ مِنَ الذَّهَبِ مَا لَـمْ يُطِقْ حَمْلَهُ[٢]، وحُمِلَ إِلَيْه سَبْعونَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَوُضِعَتْ على حَصِيرٍ، فقَامَ فَقَسَمَها حَتَّى فَرَغَ مِنْها [٣]، وسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَأَعْطَاهُ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَين، فَرَجَعَ إلى بَلَدِهِ، فَقالَ: أَسْلِمُوا، فَإِنَّ مُـحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءَ مَنْ لا يَـخْشَى فَاقَةً [٤]، وردَّ على هَوَازِنَ سَبَايَاهُمْ، وكَانُوا ستَّةَ آلافٍ [٥]، إلى غَيْرِ ذَلِكَ مِـمَّا لا يُـحْصَى كَثْرَةً، ثُـمَّ فيها ذِكْرُ الصَّلاةِ والإخْلاصِ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾، وهُوَ

---

(١) ورد ذلك في صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب ما سُئِل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شيئًا قط فقال لا وكثرة عطائه، (٢٣١٣/٨٠٦/٤)، ولفظه: "وأعطى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يومئذ صفوان بن أمية مئة من النعم، ثم مئة، ثم مئة" .

(٢) ورد ذلك عند الشوكاني في السيل الجرار، ٥٤/٢، ولفظه: "أعطى العباس من الدراهم ما عجز عن حمله".

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وفي مجمع الزوائد للهيثمي من حديث أم سلمة -رضي الله عنها-: " إنِّي لأعلَمُ أكثرَ مالٍ قدِم على النَّبيِّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم حتَّى قبَضه اللهُ تعالى، قدِم عليه في جُنحِ اللَّيلِ خريطةٌ فيها ثمانِمائةِ درهمٍ وصحيفةٌ، فأرسَل بها إليَّ وكانَتْ ليلتي، ثُمَّ انقَلب بعد العشاءِ الآخِرةِ، فصلَّى في الحجرةِ في مصلَّاه، وقد مهَّدْتُ له ولنفسي، فأنا أنتظِرُ فأطال، ثُمَّ خرَج، ثُمَّ رجَع، فلم يزَلْ كذلك حتَّى دُعِي لصلاةِ الصُّبحِ فصلَّى، ثُمَّ رجَع، فقال: أين تلك الخريطةُ الَّتي فتنَتْني البارحةَ، فدعا بها، فقسَمها، قُلْتُ: يا رسولَ الله صنَعْتَ شيئًا لم تكُنْ تصنَعُه، فقال: كُنْتُ أُصَلِّي فأُوتَى بها، فأنصرِفُ حتَّى أنظُرُ إليها، ثُمَّ أرجِعُ فأُصَلِّي" علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد، ٣٢٤/١٠.

(٤) ورد ذلك عند مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب ما سُئِل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- شيئًا قط فقال لا وكثرة عطائه، (٢٣١٢/٨٠٦/٤) ولفظه: "ما سُئِلَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ علَى الإسْلَامِ شيئًا إلَّا أَعْطَاهُ، قالَ: فَجَاءَهُ رَجُلٌ فأعْطَاهُ غَنَمًا بيْنَ جَبَلَيْنِ، فَرَجَعَ إلى قَوْمِهِ، فَقالَ: يا قَوْمِ أَسْلِمُوا، فإنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءً لا يَخْشَى الفَاقَةَ".

(٥) ورد عددهم عند البيهقي في دلائل النبوة، باب وفود هوازن على -صلى الله عليه وسلم- مسلمين ورد النبي -صلى الله عليه وسلم- عليهم سباياهم، (١٩٣/٥)، ورد ردّه -صلى الله عليه وسلم- لسبايا هوازن من حديث عبدالله بن عمرو في السنن الكبرى لأحمد بن حسين البيهقي في كتاب السير، باب السواد، (١٨٣٨٠/٢٢٨/٩)، وليس فيه نصٌّ على عددهم.

يقَابِلُ تَرْكَ الصَّلاةِ والرِّياءِ فيها، ثُـمَّ في قَوْلِهِ: ﴿وَانْـحَرْ﴾ مُقَابَلَةٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿ وَيَـمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ كَمَا تَقَدَّمَ.

اللَّطِيفَةُ الثَّالِثَةُ:

أَنَّ حُروفَ هَذِهِ السُّورَةِ أَرْبَعُونَ، وكَلِمَاتِـها عُشْرونَ [١]، ثُـمَّ إِنَّـهَا تَشْتَمِلُ على أَكْثَرِ حُرُوفِ الـمُعْجَمِ، ومِنْها ما تَكَرَّرَ فيها مِرَارًا، وفي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلى أَجْنَاسِ الـحُروفِ ودِلالَةٌ بِـما ذُكِرَ مِنْهَا على ما لَـمْ يُذْكَر، وذَلِكَ مِنَ الإيجازِ في أَعْلَى مَقاماتِ الإعْجَازِ، ثُمَّ فيها ذِكْرُ اسْمِ اللهِ -تَعَالى- ثَلاثَ مَرَّاتٍ بِطَرِيقَيْ الإضْمارِ والإظْهَارِ، وذِكْرُ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- خَـمْسَ مَرَّاتٍ بِطَرِيقِ الإضْمارِ فَقَطْ، وفي ذَلِكَ أَسْرارٌ لا يُـحِيطُ بتَفاصِيلِها إلاَّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ[٢]، ولَعَلَّ في ذِكْرِ اسْمِ الرَّسُولِ -عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ- خَـمْسًا إِشارَةً إلى أَسْمَائِهِ الـخَمْسَةِ الـمَعْرُوفَةِ في الكُتُبِ السَّماوِيَّةِ، وهِيَ الـمَذْكورَةُ -أَيْضًا- في قَوْلِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-: "لِـي خَـمْسَةُ أَسْمَاء: أَنَا مُـحَمَّد، وأَنا أَحْـمَدُ، وأنا الـمَاحِي الَّذِي يَـمْحُو اللهُ بِـي الكُفْرَ، وأنا الـحَاشِرُ الَّذِي يُـحْشَرُ النَّاسُ على قَدَمِي، وأنا العَاقِبُ" [٣]، قِيلَ: إِنَّـمَا خَصَّ هَذِهِ الأَسْـمَاءَ الـخَمْسَةَ وإِنْ كانَ لَهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ؛ لأَنَّ هَذِهِ الأَسْـمَاءَ مَذْكُورَةٌ في الكُتُبِ الـمُتَقَدِّمَةِ، وعِنْدَ أُولي العِلْمِ مِنَ الأُمَمِ السَّالِفَةِ.

---

(١) كذا ورد ولعل المقصود عشر كلمات .

(٢) لم يذكر المصنف وجه الإعجاز هنا، ولا في الذي قبله، ولعلها دعوة للتفكر والتأمل كما صرح بذلك في نهاية هذا المصنّف.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: المناقب، باب ما جاء في أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٤/١٨٥/٣٥٣٢)، ومسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب: في اسمائه صلى الله عليه وسلم،(٤/٨٢٨/٢٣٥٤)،من حديث جبير بن مطعم، مرفوعًا، واللفظ للبخاري.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولَطَائفُ هَذِهِ السُّورَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، ولله دَرُّ التَّنْزِيلِ لا تَتَأَمَّلُ فيه كَلِمَةً فَضْلاً عَنْ جُمْلَةٍ إلاَّ أَدْرَكْتَ لَها لَطائفَ تَكَادُ تَفُوتُ الحَصْرَ، وهَا أَنَا ذَاكِرٌ مَا في آياتِ هَذِهِ السُّورَةِ الثَّلاثِ مِنَ الفَوائدِ مُسْتَعِينًا باللهِ -تَعالى-، فَأَقُولُ: أَمَّا قَوْلُهُ -عَزَّ وجَلَّ-: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ فَفيها سَبْعٌ وعُشْرُون فَائِدَةً.

الفَائِدَةُ الأُولى: تَصْدِيرُ السُّورَةِ بِحَرْفِ التَّوْكِيدِ الدَّالِّ عَلى تَأْكِيدِ إِسْنَادِ الاخْتِصاصِ إِلَيْهِ -تَعالى-، ومَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا الإعْطَاءَ لا يكُونُ مِنْ غَيْرِنا، وفِيهِ عِزٌّ وتَثْبِيتٌ لِرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ -كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ بَعْدُ.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: اخْتِيرَ (إِنَّا) عَلَى (إِنَّنَا) لِكَوْنِه أَخْصَرُ، ولِمَجِيءِ التَّجَانُسِ بَيْنَهُ وبَيْنَ أَعْطَيْنَا أوفى، وفِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ اخْتِصَارٌ آخَرُ، حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: (إِنَّا نَحْنُ أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر)، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ القُرْآنَ﴾ (١)، [وقَوْلِهِ:] ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ (٢).

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: في ذِكْرِ (إنّ) في ابْتِدَاءِ السُّورَةِ إِيمَاءٌ إلى أَنَّ هَذَا الإعْطَاءَ الكَرِيمَ الَّذِي لا يُوازَى به عَطاءٌ لِصُدُورِهِ عَنْ مَلِكٍ عَظِيمٍ إِنَّما هُوَ ابْتِدَاءُ إِنْعَامٍ مِنْهُ -تَعالى- على رَسُولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ، وفي ذلك مَزِيدُ تَشْرِيفٍ لِرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ -، وذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (إنَّ) مُقْتَضِيَةٌ للاسْتِئْنافِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لِمَ خُصَّ بِهَذا العَطاءِ الَّذِي لا يُقَادَرُ قَدْرُه، ولا يُكْتَنَهُ وَصْفُه؟، فَقِيلَ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ عَلَى مَعْنَى إِنَّا نَخْتَصُّ مَنْ نَشَاءُ بِما نَشَاءُ ابْتِدَاءً مِنَّا .

(١) سورة الإنسان، الآية (٢٣).
(٢) سورة الحجر، الآية (٩).

الفَائِدَةُ الرَّابِعَة: في ذِكْرِ اسْمِهِ -تَعالى- في ابْتِداءِ السُّورَةِ حُسْنُ الابْتِدَاء، وهُو مِنْ مَحَاسِنِ البَدِيعِ. وأَحْسَنُ الابْتِدَاءاتِ عِنْدَ أَهْلِ البَلاغَةِ مَا دَلَّ على مَعْنَى مَا سِيقَ الكَلامُ لَهُ، ويُسَمُّونَهُ بَراعَةَ الاسْتِهْلالِ، ومِنْهُ قَوْلُ أبي تَمَّام يهنِّئُ الْمُعْتَصِمَ بِفَتْحِ عَمُّورِيّة -وكان المنَجِّمون زَعَمُوا أنَّها لا تُفْتَح في ذَلِكَ الوَقْتِ-، فَقَالَ [١]:

السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءً مِنَ الْكُتُبِ

وفَائِدَتُه أَنْ يُعْرَفَ مِنْ مَبْدَأِ الكَلامِ مَا هُو المُرادُ بِه، وسُئِلَ بَعْضُهم: مَنْ أَحْسَنُ الشُّعَراء؟، فَقَالَ: مَنْ أَجَادَ المَطْلَع [٢].

وابْتِدَاءُ هَذِهِ السُّورَةِ وجَمِيعِ سُوَرِ القُرْآنِ في نِهَايةٍ مِنَ الْحُسْنِ، يَظْهَرُ ذَلِكَ بالتَّأَمُّلِ فِيهَا، وبَيَانُ ذَلِكَ فِي هَذِه السُّورَةِ أَنَّ في مَطْلَعِهَا التَّنْبِيهُ عَلى مَعْنَى مَا جِيءَ بِالسُّورَةِ لأَجْلِهِ، وهُوَ تَعْظِيمُ اللهِ -تَعَالى جَدُّه-، بَلْ هَذا المَعْنَى هُوَ الْمَقْصُودُ بِجَمِيعِ سُوَرِ القُرْآنِ وآيَاتِه، وما عَداهُ فَتَابِعٌ لَهُ ومَسُوقٌ لأَجْلِهِ، ولا رَيْبَ أنَّ في تَصْدِيرِ هَذِهِ السُّورةِ بِهَذا الاسْمِ العَظِيمِ والتَّعْبِيرِ عَنْهُ بالضَّمِيرِ الدَّالِّ عَلَى مَعْنَى التَّعْظِيمِ تَصْرِيحًا بِذَلِكَ.

الفَائِدَةُ الخَامِسَة: اخْتِيرَ ﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾ دُونَ آتَيْنَاكَ ،كَقَوْلِه: ﴿ولَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [٣]، [وقَوْلِه:] ﴿ولَقَدْ آتَيْنَا دَاودَ وسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ [٤]،

---

(١) أبو تمام، شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي، ص ٣٢ .

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأقرب ما وقفت عليه موافقًا لهذا اللفظ قول ابن الأثير في المثل السائر: "الأول: أن يكون مطلع الكتاب عليه جدة ورشاقة؛ فإن الكاتب من أجاد المطلع والمقطع، أو يكون مبنيا على مقصد الكتاب، ولهذا باب يسمى باب المبادي والافتتاحات فليحذُ حذوه، وهذا الركن يشترك فيه الكاتب والشاعر" (ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ٩٦/١).

(٣) سورة الحجر، الآية (٨٧).

(٤) سورة النمل، الآية (١٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

[وقَوْلِهِ:] ﴿ولَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْـهُدَى﴾ (١)، [وقَوْلِهِ:] ﴿وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ (٢) إلى غَيْرِ ذَلِكَ إيثَارًا للإيجازِ لبِنَاءِ السُّورَةِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قُلْتَ: إنَّ حُرُوفَ أَعْطَى وآتَى في العَدَدِ سَواء، فَكَيْفَ يَكُونُ في أَعْطَى مِنَ الإيجازِ مَا لَيْسَ في آتَى؟، قُلْتُ: لأنَّ الألِفَ في آتَى حَرْفُ مَدٍّ، وفِيهِ مَطْلٌ للصَّوتِ قَائِمٌ مَقَامَ زِيادَةِ حَرَكَةٍ أو حَرْفٍ وحَرَكَةٍ، ولذلك لَزِمَ حَرْفُ الْمَدِّ واللِّينِ فِيمَا فِيهِ نُقْصَانٌ، وحَيْثُ يَلْتَقِي سَاكِنان، لِيَقُومَ الْمَدُّ مَقَامَ ما نقَصَ أو مَقَامَ حركَةٍ تَفْصل بين السَّاكِنَيْن على ما هُوَ مُبَيّن في مَوْضِعِه.

الفَائِدَةُ السّادِسَة: اخْتِيرَتْ (أَعْطَى) -أَيْضًا- قِيلَ: لأنَّـها تُسْتَعْمَلُ في الكَثِيرِ والقَلِيلِ والعَظِيمِ والـحَقِيرِ ، كقَوْلِهِ: ﴿ وأَعْطَى قَلِيلاً وأَكْدَى ﴾ (٣) بِخِلافِ آتَى، فَإِنَّها إنَّـما تُسْتَعْمَلُ في مَقَامِ التَّعْظِيمِ والتَّكْثِير، كقَوْلِهِ -تَعالى-: ﴿أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ﴾ (٤)، [وقَوْلِهِ:] ﴿ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴾ (٥) إلى غَيْرِ ذَلِكَ، ولَعَلَّ ذَلِكَ -واللهُ أَعْلَمُ- لما فِيها مِنْ زِيادَةِ الـمَدِّ، وذَلِكَ يَنُوبُ مَنَابَ زِيادَةِ الْـحُرُوفِ -كَما تَقَدَّمَ-، ومِنَ الـمَعْلُومِ أَنَّ فِي زِيادَةِ الـحُروفِ زِيَادَةً في الـمَعَاني، وإنْ كَانَ الاعْتِبَارُ بِزِيَادَةِ الـحُرُوفِ إنَّـما هُو في كَلِمَتَيْنِ أَصْلُ حُرُوفِهما واحِدٌ، لَكِنَّا اعْتَبَرْنا ذَلِكَ هَاهُنا نَظَرًا إلى أَصْلِ الْمَعْنى، فَهُو مِنَ التَّصْرِيفِ في الـمَعَاني، فَجِيء بالتَّعْبِيرِ عَنْ ذَلِكَ الإعْطاءِ الـجَزِيلِ باللَّفْظِ الـمُقْتَضي للتَّقْلِيلِ إظْهَارًا لعَظَمَةِ الرُّبُوبِيَّـةِ والكِبْرِياءِ، وذَهابًا إلى مَعْنَى أَنَّا لا نَعُدُّ ما أَعْطَيْناكَ عَظِيمًا، وإنْ كَانَ أَعْظَمَ الأشْيَاءِ، فِعْلَ الأكَابِرِ

(١) سورة غافر، الآية (٥٣).
(٢) سورة النساء، الآية (٥٤).
(٣) سورة النجم، الآية (٣٤).
(٤) سورة البقرة، الآية (٢٥٨).
(٥) سورة النساء، الآية (٥٤).

يَسْتَقِلُّونَ العَظائِمَ، وعَدَّ بَعْضُ عُلَماءِ المَعَاني والبَيانِ مِنْ هَذا المَعْنى قَوْلَهُ -عَزَّ قَائلاً-: ﴿ومِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ في النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ﴾ (١) فإنَّ هَذِهِ عِبارَةٌ جَامِعَةٌ لأنْواعِ الفِلِزِّ (٢) مَعَ إظْهارِ الكِبْرِياءِ في ذِكْرِه عَلى وَجْهِ التَّهاوُنِ بِهِ (٣).

الفَائِدَةُ السَّابِعَة: في اخْتِيارِ ﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾ -أيْضًا- زِيادَةُ تَكْرِيمٍ لِرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، وبيانٌ لِعَظِيمِ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَ رَبِّهِ، على مَعْنَى أَنَّ ما أَعْطَيناكَ وإنْ كانَ عَظِيمًا فَإنَّا نَراهُ قَليلاً في جَانِبِ تَعْظِيمِنَا لقَدْرِكَ وعُلُوّ مَنْزِلَتِكَ عِنْدَنا.

الفَائِدَةُ الثَّامِنَة: قِيلَ: ﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾ بِضَمِيرِ الجَمْعِ دُونَ أَعْطَيتُكَ أَوْ مُعْطِيكَ، كَقَولِهِ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ (٤) إظْهَارًا للتَّعْظِيمِ -كَما تَقَدَّمَ في ﴿إِنَّا﴾-.

الفَائِدَةُ التَّاسِعَة: في بِنَاءِ الفِعْلِ عَلَى المُضْمَرِ دَلِيلٌ عَلَى الخُصُوصِيَّةِ، وبَيَانٌ أَنَّ هَذا الإعْطَاءَ العَظِيمَ لا يَجُوزُ صُدُورُهُ عَنْ غَيْرِنا، وفي ذَلِكَ تَعْظِيمٌ لَهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، ووَعْدٌ لَهُ بِما أَظْهَرَهُ مِنْ نَصْرِهِ، وتَثْبِيتٌ لَهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-.

الفَائِدَةُ العَاشِرَة: في بِنَاءِ الفِعْلِ عَلى المُضْمَرِ -أَيْضًا- تَعْظِيمٌ للعَطِيَّةِ؛ لإسْنَادِها إلى مُعْطٍ كَرِيمٍ، وفي ذَلِكَ -أيْضًا- زِيادَةُ اعْتِنَاءٍ بالْمُعْطَى -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-.

---

(١) سورة الرعد ، الآية (١٧)، ووردت الآية في المخطوط ﴿ومما توقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله﴾، وهي راوية قالون وورش عن نافع.

(٢) الفلز: ما ينفيه الكير مما يذاب من جواهر الأرض.

(٣) يشير هنا إلى الزمخشري في الكشاف عند تفسير هذه الآية، ولفظه: " عبارة جامعة لأنواع الفلزّ مع إظهار الكبرياء في ذكره على وجه التهاون به كما هو هجيرى الملوك" (الزمخشري، الكشاف، ٢/٣٨٥).

(٤) سورة آل عمران، الآية (٥٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفَائِدَةُ الـحَادِيَة عَشْرَة: في الإقْبَالِ عَلَى الرَّسُولِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- بالـخِطابِ إكْرَامٌ لَهُ، وإعْظَامٌ لِكَرِيمِ مَنْزِلَتِهِ، ولِـهذا الـمَعْنى لَـمْ يَقُلِ اللهُ: (أَعْطَاكَ الكَوْثَرَ).

الفَائِدَةُ الثَّانِيَة عَشْرَة: اخْتِيرَ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ بِلَفْظِ الـمَاضِي دُونَ أَنْ يُقَالَ: إنَّا نُعْطِيكَ أَوْ سَنُعْطِيكَ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَولاً ثَقِيلا﴾ (١) تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ هَذَا الإعْطَاءَ لا يَتَناوَلُ عَطَاءَ الآجِلَةِ دُونَ عَطَاءِ العَاجِلَةِ، ومَعْنَاهُ إِنَّا حَكَمْنَا في الأَزَلِ بِـهَذا الإعْطَاءِ، ويَـجُوزُ مَعْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَنْزِيلُ غَيْرِ الوَاقِعِ مَنْزِلَةَ الوَاقِعِ لِلْقَطْعِ بوُقُوعِهِ؛ لاسْتِنَادِهِ إلى خَبَرِ الصَّادِقِ، فَكَأَنَّهُ مَاضٍ، وتَـحْرِيرُه أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ، وهُوَ بَابٌ واسِعٌ يَـجْرِي في فُنُونٍ كَثِيرَة، وهُوَ مِنْ وُجُوهِ الإيجازِ، قَالَ اللهُ -تَعالى- حِكايَةً عَنْ قَوْمِ شُعَيْب: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ (٢) أُدْخِلَ شُعَيْبٌ -عَلَيْهِ السَّلامُ- فِـي ﴿ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ بِـحُكْمِ التَّغْلِيبِ، إذْ لَـمْ يَكُنْ في مِلَّتِهِمْ بِوَجْهٍ؛ لِلْعِصْمَةِ مِنَ الـمَعاصِي، فَضْلاً عَنْ الكُفْرِ، وكَذَا قَوْلُهُ: ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ وقَالَ -تَعالى-: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (٣)، وفِـي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ (٤) عُدَّتِ الأُنْثَى مِنْ الذُّكُورِ تَغْلِيبًا، وقَالَ: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ (٥) عَدَّ إِبْلِيسَ مِنَ الـمَلائِكَةِ لِذَلِكَ، وكَقَوْلِهِ: ﴿بَلْ أَنْتُمْ

---

(١) سورة المزمل، الآية (٥).
(٢) سورة الأعراف، الآية (٨٨).
(٣) سورة الأعراف، الآية (٨٣)، والعنكبوت، الآية (٣٢).
(٤) سورة التحريم، الآية (١٢).
(٥) وردت بهذا النص في خمسة مواضع: سورة البقرة، الآية (٣٤)، وسورة الأعراف، الآية(١١)، وسورة الإسراء، الآية (٦١)، وسورة الكهف، الآية (٥٠)، وسورة طه، الآية (١١٦).

قَوْمٌ تَــجْهَلُونَ﴾ (١) غَلَّبَ جَانِبَ (أَنْتُمْ) عَلَى جَانِبِ (قَوْم) تَغْلِيبًا لِلْمُخَاطَبِ عَلَى الغَائِبِ، ومِنَ التَّغْلِيبِ قَوْلُــهُمْ: الأَبَوانِ، والقَمَرانِ، والعُمَرانِ، وهُوَ كَثِيرٌ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَة عَشْرَة: قَدْ يَــحْتَجُّ بِــهذِهِ الآيَةِ مَنْ يُــجِيز اسْتِعْمالَ الكَلِمَةِ في حَقِيقَتِها ومَــجَازِها مَعًا، ويَدُلُّ عَلَيْهِ -أيْضًا- قَوْلُ اللهِ -عَزَّ وجَلَّ-: ﴿والَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيــمَانَ﴾ (٢).

الفَائِدَةُ الرَّابِعَة عَشْرَة: لَــمْ يَقُلْ: يَا أيُّهَا النَّبِيُّ أَوْ يَا أيُّها الرَّسُولُ إنَّا أعْطَيْنَاكَ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا﴾ (٣)، [وقَوْلِهِ:] ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ (٤)، [وقَوْلِهِ:] ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (٥) إلى غَيْرِ ذَلِكَ، قِيلَ: لأنَّ ذَلِكَ يُشْعِرُ بِتَعْلِيلِ تِلْكَ العَطِيَّةِ بِوَصْفِ النُّبُوَّةِ أو الرِّسَالَةِ، وإنَّــما هِيَ تَفَضُّلٌ مِنْهُ -تَعالى-.

الفَائِدَةُ الــخَامِسَة عَشْرَة: لَوْ قِيلَ: يَا أَيُّها النَّبِيُّ أَوْ يَا أَيُّها الرَّسُولُ لَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مُنَاسِبٍ لِنَظْمِ السُّورَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدهُــمَا ما بُنِيَتْ عَلَيْهِ السُّورَةُ مِنَ الإيــجَازِ، وثَانِيهِمَا ما تَقَدَّمَ مِنْ مَعْنَى إظْهَارِ العَظَمَةِ والكِبْرِياءِ، وذَلِكَ مُنافٍ للتَّنْبِيهِ والتَّصْدِيرِ بِكَلِمَةِ النِّداء.

الفَائِدَةُ السَّادِسَة عَشْرَة: في قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾ تَداخُلٌ وإدْمَاجٌ، وهُوَ مِنْ وُجُوهِ الْبَدِيعِ، وفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُسْنِ التَّضْمِينِ، خِلافًا لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ، وعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُهُ -تَعالى-: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَــهُمْ ۝ ثُــمَّ إِنَّ عَلَيْنَا

(١) سورة النمل، الآية (٥٥).
(٢) سورة الحشر، الآية (٩).
(٣) سورة الأحزاب، الآية (٤٥).
(٤) سورة الأحزاب، الآية (٥٠).
(٥) سورة المائدة، الآية (٦٧).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

حِسَابَـــهُمْ﴾[١]، وقَوْلُهُ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [٢]، وقَوْلُهُ: ﴿ثُـــمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ ويَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [٣]، وقَوْلُهُ: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [٤]، وقَوْلُهُ: ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ [٥]، وقَوْلُهُ: ﴿ وَالتَّوْرَاةَ وَالإِنْـــجِيلَ ۝ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [٦]، وهُوَ في التَّنْزِيلِ كَثِيرٌ، فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَـــجُوزُ أَنْ يُسَمَّى مَا في القُرْآنِ مِنَ الفَواصِلِ سَجْعًا، قُلْتُ: حُكِيَ الـــمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الشَّيْخِ أبي الـــحَسَنِ الأَشْعَرِي[٧] -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وقَالَ القَاضِي أبو بَكْرِ بْنُ الطَّيِّبِ [٨] -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ- في توجيه ذلك: "لأن السَّجْعَ في الكلام يتبع المعنى فيه اللفظَ، بخلافِ فَوَاصِلِ القُرْآنِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ فِيهَا يَقَعُ تَابِعًا لِلْمَعْنَى، ومَتَى ارْتَبَطَ الْمَعْنَى بِالسَّجْعِ كَانَ إِفَادَةُ السَّجْعِ كَإِفَادَةِ غَيْرِهِ، ومتى انتظم المعنى بنفسه دون السجع كان مستجلبًا لتحسين الكلام دون تصحيح

---

(١) سورة الغاشية، الآيتان (٢٥، ٢٦).
(٢) سورة مريم، الآية (٤).
(٣) سورة النحل، الآية (٢٧).
(٤) سورة الإسراء، الآية (١٦).
(٥) سورة التوبة، الآية (٢٤).
(٦) سورة آل عمران، الآيتان (٤٨-٤٩).
(٧) أبو الحسن الأشعري(٢٦٠-٣٢٤ه) إليه ينسب المذهب الأشعري، كان فقيهًا عالمًا محدثًا، وقد مرّ في شأن الأسماء والصفات بثلاث مراحل، فقد كان على رأي المعتزلة أول حياته، ثم تاب وتبرأ من أقوالهم، وردّ عليهم فأثبت الأسماء وجملة من الصفات، ونفى بعض الصفات متأولاً، وهو الرأي الذي ينسب إليه، ثم رجع عن ذلك كله إلى عقيدة السلف في إثبات مـــا أثبته الله لنفسه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، له مصنفات كثيرة .
(٨) القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٣٣٨-٤٠٢هـ)، من مشاهير العلماء في زمنه، لقب بشيخ السنة، كان على منهج أهل الحديث وطريقة أبي الحسن الأشعري في المرحلـــة الثانية من حياته في تأول بعض الأسماء والصفات، انتهت إليه رئاسة المالكية في وقته.

المعنى" [١]، ونحوه لأبي الحسن عَلِيُّ بن عيسى، وقال: "إنَّما أُخِذَ السجع في الكلام من سجع الجماعة، وذلك أنه ليس فيه إلا الحروف المتشاكلة، كما أنه ليس في سجع الحمامة إلا الأصوات المتشاكلة، إذ كان المعنى لَمَّا تكلف في غير وجه الحاجة إليه لم يعتدَّ بِهِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ ما ليس فيه إلا الأصوات المتشاكلة" [٢].

الفَائِدَةُ السابعة عشرة: الكَوْثَر فَوْعَل من الكَثْرَة كَنَوْفَل من النَّفْل، فَمَعْنَى كَوْثَر بِلِيغ الكَثْرَةِ، والكَوْثَرُ مِنَ الرِّجَالِ الكَثِيرُ الْخَيْر، قال الكُمَيْتُ [٣]:

وأَنْتَ كَثِيرٌ يَا ابْنَ مَرْوانَ طَيِّبٌ وكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرا

وقيل لأعرابيّةٍ: بِمَ آبَ ابْنُكِ؟، قَالَتْ: بكَوْثَر، وتَكَوْثَرَ الغُبَارُ ارْتَفَع، وغُبارٌ كَوْثَرٌ، وللمفسِّرين فيه أقوالٌ كَثِيرَةٌ، فَقِيلَ: الْكَوْثَرُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ، وجَاءَ في الحَدِيثِ الصَّحِيحِ في تَفْسِيرِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، فَفِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ رَسولُ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- ذَاتَ يومٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قالَ: نَزَلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُورَةٌ، فَقَرَأَ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ

(١) أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، ص٥٨، ولفظه: "لأن السَّجْعَ من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظَ الذي يؤدي السجع، وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن؛ لأن اللفظ يقع فيه تَابِعًا لِلْمَعْنَى...".

(٢) هذا النقل من كلام أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، مع اختلاف يسير جدًّا، فقد جاء لفظ (الأصوات) في النسخة المحققة بدلا عن الحروف في هذا المخطوط، وجاءت النسخة المحققة من بدون (أنه) في قوله: " كما ليس في سجع الحمامة"، وسقطت في المخطوط كلمتي (والفائدة فيه) في قوله: "وجه الحاجة فيه والفائدة فيه لم يعتد به" (أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني، وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص ٩٨).

(٣) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، ص ١٧٧ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الْكَوْثَرَ﴾ إلى آخرها، فقَالَ: أتَدْرُونَ مَا الكَوْثَرُ؟ فَقُلْنَا: اللَّهُ ورَسولُهُ أعْلَمُ، قالَ: فإنَّه نَهْرٌ فِي الجَنَّةِ وَعَدَنِيهِ رَبِّي، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضِي تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يومَ القِيَامَةِ، آنِيَتُهُ عَدَدَ النُّجُومِ، فيُخْتَلَجُ [١] العَبْدُ منهمْ، فأقُولُ: رَبِّ، إنَّه مِنْ أُمَّتِي فيَقولُ: ما تَدْرِي ما أحْدَثُوا بَعْدَكَ" [٢]، وفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا عَنْ أَنَس قَالَ: "لَمَّا عُرِجَ بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ إلى السَّمَاءِ، قالَ: أتَيْتُ علَى نَهَرٍ، حَافَتَاهُ قِبَابُ اللُّؤْلُؤِ مُجَوَّف، فَقُلتُ: ما هذا يا جِبْرِيلُ؟ قالَ: هذا الكَوْثَرُ" [٣]، وفي حَدِيثٍ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- مِنْ حَدِيثِ الْمِعْرَاجِ: "فَإِذَا هُوَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا بنَهرَيْنِ مُطَّرِدَين، فَقالَ: ما هذانِ النَّهرَانِ يا جِبْرِيلُ؟ قالَ: هذا النِّيلُ والفُرَاتُ عُنْصرُهُمَا، ثُمَّ مَضَى به في السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَإِذَا هو بنَهرٍ آخَرَ عَلَيْهِ قَصْرٌ مِن لُؤْلُؤٍ وزَبَرْجَدٍ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فَإِذَا مِسْكٌ أذْفَرُ، قَالَ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قالَ: هذا الكَوْثَرُ الذي خَبأَ لَكَ رَبُّكَ" [٤]، وعَنِ ابْنِ عُمَرَ وابْنِ عَبَّاسٍ وعَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- وكُلُّهُمْ يَرْفَعُهُ أَنَّهُ نَهْرٌ فِي الجَنَّةِ -أَيْضًا-، فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: "حَافَتَاهُ ذَهَبٌ وفِضَّةٌ يَجْرِي عَلَى الذَّهَبِ واليَاقُوتِ، مِاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبنِ، وأَحْلَى مِنَ العَسَلِ، وتُرْبَتُهُ أَطْيَبُ مَنْ رِيحِ

(١) في المخطوط (فيلج)، والتصحيح من كتب الحديث.
(٢) أخرج نحوه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة(١/٣٠٠/٤٠٠)، من حديث أنس رضي الله عنه، مرفوعًا.
(٣) أخرج نحوه البخاري في صحيحه، كتاب: تفسير القران باب:(ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره)، (٦/١٧٨/٤٩٦٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعًا، وفي البخاري (مجوفًا) بدلا من مجوف.
(٤) أخرج نحوه البخاري في صحيحه، كتاب: التوحيد، باب قوله: (وكلم الله موسا تكليما) (٩/١٤٢/٧٥١٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا، بلفظه مختصرًا. وفتح الباري شرح صحيح البخاري (٧٠٧٩)، وفي البخاري (يطردان) بدلاً من مطردين، وبدون (الثانية) بعد قوله: "ثم مضى به في السماء".

المِسْكِ"[١]، وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ، وزَادَ: "تَرِدُهُ طَيْرٌ أَعْنَاقُهَا مِثْلُ أَعْنَاقِ الجُزُرِ"[٢]، وعَنْ عَائِشَةَ: "فِي وَسَطِ الجَنَّةِ، حَافَتَاهُ قُصُورُ اللُّؤْلُؤِ واليَاقُوتِ، وتُرَابُهُ المِسْكُ، وحَصْبَاؤُهُ اللُّؤْلُؤُ واليَاقُوتُ" [٣]، وعَنْهَا أَيْضًا: "مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْمَعَ خَرِيرَ الكَوْثَرِ فَلْيَجْعَلْ أَصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ" [٤]، وفي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: "هُوَ الخَيْرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ إِيَّاهُ، قَالَ أَبُو بِشْرٍ قُلْتُ لِسَعِيدِ بن جُبَيْرٍ: فَإِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ نَهْرٌ في الجَنَّةِ، قَالَ سَعِيدٌ: النَّهْرُ الَّذِي في الجَنَّةِ مِنَ الخَيْرِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ إِيَّاهُ" [٥]، وعَنْ مُجَاهِدٍ: الكَوْثَرُ الْخَيْرُ كُلُّهُ، خَيْرُ الدُّنْيَا والآخِرَةِ، وقيل: الْمُعْجِزاتُ، وقِيل: الْقُرْآنُ، وقِيلَ: النُّبُوَّةُ، وقِيلَ: الإِسْلامُ، ومَعْنَاهُ كَمَالُ الْمَعْرِفَةِ بِاللهِ تَعَالَى، وقِيلَ: كَثْرَةُ الأُمَمِ،

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن: (٥/٤٤٩/٣٣٦١)، وابن ماجة (٢/٤٥٠/٤٣٣٤)، وأحمد (٥٣٥٥)، وهو في الزهد والرقائق، لابن المبارك، ص ٤٣٧، برقم (١٦١٣).

(٢) لم أجد هذا اللفظ منسوبًا لابن عباس، وهو منسوب من رواية أنس بن مالك -رضي الله عنه- في مسند الإمام أحمد (٢١/١٣٢/١٣٤٧٥)، وبلفظ (كأعناق) عند الترمذي في السنن (٤/٦٨٠/٢٥٤٢)والنسائي في السنن الكبرى(١٠/٣٤٦/١١٦٣٩) ومسند أحمد (٢١/١٣٦/١٣٤٨٠).

(٣) ورد الحديث في تفسير ابن كثير ٨/ ٥٠٠، ولفظه: "عن شقيق أو مسروق قال: قلت لعائشة: يا أم المؤمنين، حدثيني عن الكوثر. قالت: نهر في بطنان الجنة. قلت: وما بطنان الجنة؟ قالت: وسطها، حافتاه قصور اللؤلؤ والياقوت، ترابه المسك، وحصباؤه اللؤلؤ والياقوت".

(٤) ورد عن عائشة من رواية أبن أبي نجيح عند ابن كثير في تفسير القرآن العظيم، ٨/٥٠٠-٥٠١، ونصّ على انقطاعه، وعند الطبري في جامع البيان، ٢٤/٦٨١، و عند الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة (١٤/٨٥/٦٩٨٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: تفسير القران، باب: (ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره)،(٦/١٧٨/٤٩٦٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعًا، ولفظه (الناس) بدلا من (ناسًا).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لأَنَّهُ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ– أَكْثَرُ الأَنْبياءِ تَابِعًا يَوْمَ القِيامَةِ، وقِيلَ: الشَّفَاعَةُ، وقِيلَ: الصَّلاةُ وكَثْرَةُ الـمُصَلِّينَ، وقِيلَ: رِفْعَةُ الذِّكْرِ وكَثْرَةُ الذَّاكِرِين، لقَوْلِهِ: ﴿ورَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (١)، وقِيلَ: الفِقْهُ وكَثْرَةُ الفُقَهَاءِ، وفي الحَدِيثِ: "عُلَمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ" (٢)، وقِيلَ: الخُلُقُ الحَسَنُ، لقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (٣)، وقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وهَذِهِ الأَقْوالُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ أَمْثِلَةٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الكَوْثَرُ مِنَ الخَيْرِ الكَثِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وابْنِ جُبَيْرٍ ومُجَاهِدٍ، وذَلِكَ أَنَّ حَمْلَ الكَوْثَرِ عَلَى بَعْضِ النِّعَمِ لَيْسَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى بَعْضٍ، فوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى جَمِيعِها قَضَاءً بحقِّ العُمُومِ.

الفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: جَاءَ الْكَوْثَرُ مَحْذُوفَ الْمَوْصُوفِ؛ لأن الْمُثْبَتَ لَيْسَ فِيهِ مَا فِي الْمَحْذُوفِ مِنْ فَرْطِ الإِيْهَامِ والشِّيَاعِ والتَّنَاوُلِ عَلَى طَرِيقِ الاتِّسَاعِ، وذَلِكَ أَنَّ في الإيهَامِ بِالحَذْفِ بَلاغَةً لا تَكُونُ مَعَ الذِّكْرِ لِذَهَابِ النَّفْسِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ، ولَوْلا الْحَذْفُ لَمَا حَسُنَ تَأْوِيلُ الْكَوْثَرِ بِوُجُوهٍ كَثِيرَةٍ، وكَثِيرًا مَا يَجِيءُ هَذَا الاتِّسَاعُ مَعَ الصِّفَاتِ الَّتِي هُجِرَ مَعَهَا اسْتِعْمَالُ الـمَوْصُوفِ، وربما حُذِفَ الْمَوْصوف لغَلَبَةِ اسْمِ صِفَتِهِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بالعَالِمِ والْعَابِدِ، أَمَّا لَوْ صَرَّحْتَ بِاسْمِهِ، فقُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَالِمِ، فَهَذَا إِذَا أَتْبَعْتَهُ مُرِيدًا الْمَدْحَ فَوَجْهُ ذَلِكَ الـمُبَالَغَةُ بِامْتِزَاجِ الكَلِمَتَيْنِ حَتَّى تُؤْذِنَ بِتَمَكُّنِه فِي العِلْمِ؛ لأَنَّكَ إِذَا أَتْبَعْتَهُ فَقَدْ جَعَلْتَهُ فِي حُكْمِ اسْمِ الذَّاتِ، وهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ شُهْرَتُهُ بِالعِلْمِ كَاسْمِ ذَاتِهِ، إلاّ أَنَّ فَوْقَ هَذِهِ الرُّتْبَةِ فِي الْمُبَالَغَةِ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ -كَمَا تَقَدَّمَ-.

---

(١) سورة الشرح، الآية (٤).

(٢) هذا الحديث لا أصل له في كتب أهل السنة (انظر: محمد ناصرالدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، (١/ ٦٧٩-٦٨٠ /٤٦٦).

(٣) سورة القلم، الآية (٤).

الفَائِدَةُ التَّاسِعَة عَشْرَة: الكَوْثَرُ صِفَةٌ مُؤْذِنَةٌ بِالكَثْرَةِ ودَالَّةٌ عَلَيْهَا بِحُرُوفِهَا وصِيغَتِها، وفِي ذَلِكَ زِيادَةُ مُبَالَغَةٍ.

الفَائِدَةُ المُوفِية عِشْرِين: أُتِي بِهَذِهِ الصِّفَةِ مُصَدَّرَةً بِلامِ التَّعْرِيفِ لِتَكُونَ لِمَا يُوصَفُ بِهَا شَامِلَةً، وفِي إِعْطَاءِ مَعْنَى الكَثْرَةِ كَامِلَةً.

الفَائِدَةُ الْحَادِيَة والعُشْرُون: قَدْ يَحْتَجُّ بِهَذِهِ الآيةِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمُفْرَدَ الْمُعَرَّفَ بِاللاّمِ يُفِيدُ الْعُمُومَ، ومِنْ ذَلِك قَوْلُهُ -تَعَالى-: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (١)، ومِنْهُ: ﴿وجَاءَ رَبُّكَ والْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (٢)، وقَالَ: ﴿والْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ (٣)، وهُوَ كَثِيرٌ.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ والعِشْرُون: في الكَوْثَرِ أَرْبَعُ مُبالغاتٍ: حَذْفُ الْمَوْصُوفِ، ودِلالَةُ حُروفِ الكَلِمَةِ عَلَى مَعْنَى الْكَثْرَةِ، وبِنَاؤُهَا لِلْمُبَالَغَةِ، ودُخُولُ اللاّمِ عَلَيْها. ومِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي مَعْنَى التَّقْلِيلِ قَوْلُهُ -عَزَّ وجَلَّ-: ﴿ولَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾(٤)، فِي (نَفْحَة) ثَلاثُ مُبَالَغَاتٍ، إِحْدَاهَا تَنْكِيرُ التَّقْلِيلِ، والثَّانِيَةُ أَنَّ النَّفْحَ في مَعْنَى الْقِلّةِ والنَّزَارَةِ، يُقَالُ: نَفَحَتْهُ الدَّابَّةُ، وهُوَ رَمْحٌ يَسِيرٌ،ونَفَحَهُ بِعَطِيَّةٍ رَضَخَهُ، الثَّالِثَةُ البِنَاءُ لِلْمَرَّة(٥)، وفِي الْمَسِّ مُبَالَغَةٌ رَابِعَةٌ.

---

(١) سورة العصر، الآيتان (٢،٣) .
(٢) سورة الفجر، الآية (٢٢).
(٣) سورة الحاقة، الآية (١٧).
(٤) سورة الأنبياء، الآية (٤٦).
(٥) ذكر اثنتين من هذه الثلاث الزمخشري في الكشاف والنسفي في مدارك التنزيل، ولفظ الزمخشري: "وفي المس والنفحة ثلاث مبالغات؛ لأن النفح في معنى القلة والنزارة. يقال: نفحته الدابة، وهو رمح يسير، نفحه بعطية: رضخه، ولبناء المرة" وعند النسفي (رمحٌ ليِّن) بدلاً من (رمح يسير)، والبناء للمرة بدلاً من (ولبناء المرة) (الزمخشري، الكشاف، ٩٠/٣، النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ٨٨/٢) ويظهر أن ثمة سقط فيهما قد يفسره ما ذكره النقاوسي هنا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ والعِشْرُون: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الكَوْثَرُ عِبَارَةً عَنْ جَمِيعِ خَيْرَاتِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ، فَيَكُونَ مِنْ بَابِ العُمُومِ -كَمَا تَقَدَّمَ-، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ نِعَمٍ كَثِيرَةٍ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الوَحْيِ، والإِشَارَةِ والاخْتِصَارِ بِطَرِيقِ الكِنَايَةِ، وذَلِكَ مِنْ جَوَامِعِ الكَلِمِ، ومِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالى-: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (١)، وقَوْلُهُ: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ (٢)، وعَنْ عِيسَى بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ ذَا الرُّمَّةِ يَقُولُ: قَاتَلَ اللهُ أَمَةَ فُلانٍ مَا أَفْصَحَهَا!، سَأَلْتُهَا: كَيْفَ كَانَ الْغَيْثُ عِنْدَكُمْ؟، فَقَالَتْ: غِثْنَا ما شِئْنَا (٣).

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ والعِشْرُون: الكَوْثَرُ مِنْ خَصَائِصِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، فيُقَالُ عَلَى هَذَا: لَمْ يُؤْتَ بِما يَدُلُّ عَلَى ذَلِك؟ كَأَنْ يُبْنَى الكَلام عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ، فَيُقَالُ: إِيَّاكَ أَعْطَيْنَا الْكَوْثَرَ، كَقَوْلِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (٤)، جَوَابُه أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْكَوْثَرُ بِحَالٍ لا تُتَوَهَّمُ فيها الشِّرْكَةُ لِمَكَانِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- واخْتِصاصِه بِهَذا العَطاءِ الكَرِيمِ لَمْ يُحْتَجْ إِلَى ذَلِك.

الفَائِدَةُ الخَامِسَةُ والعِشْرُون: عُدِلَ عَنْ لَفْظِ أَعْطَيْنَاكُمْ - وإِنْ كَانَ فِيهِ دِلالَةٌ عَلَى مَعْنَى التَّعْظِيمِ لِلْمُخَاطَبِ- رَفْعًا لإِيهَامِ الاشْتِرَاكِ فِي ذَلِكَ العَطَاءِ، إِذْ هُو مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- كَمَا تَقَدَّم، واكْتِفَاءً بِتَعْظِيمِهِ بِإِعْطَاءِ الكَوْثَرِ لِتَنَاوُلِهِ جَمِيعَ الفَضَائِلِ، وذلكَ غَايَةَ التَّكْرِيمِ ونِهَايَةَ التَّعْظِيمِ.

---

(١) سورة طه، الآية (٧٨).
(٢) سورة النجم، الآية (٥٤).
(٣) ورد في تفسير القرطبي منسوبًا إلى ذي الرمة، انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٩/١٦، سورة الشورى، الآية (٢٨)، وهو في لسان العرب (غيث) منسوبًا إلى أبي عمرو بن العلاء من رواية الأصمعي.
(٤) سورة الفاتحة، الآية (٥).

الفَائِدَةُ السَّادِسَةُ والعُشْرُون: لَـمْ يُقَلْ: إِنَّا أَعْطَيْنَا الرَّسُولَ الكَوْثَرَ –وإِنْ كَانَ في لَفْظِ الرَّسُولِ مَزِيدُ تَعْظِيمٍ -أَيْضًا- كَقَوْلِه: ﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾[1] ذَهَابًا إِلَى حُسْنِ الْبَيَانِ مَعَ الإِيجَازِ، ورفعًا لإِيهَامِ الإِبْهَامِ فِي الْمُعْطَى، وبَيَانًا لأَنَّ هَذَا الإِعْطَاءَ لَمْ يَكُنْ لِرِعَايَةِ وَصْفٍ، بَلْ لِمُجَرَّدِ الإِنْعَامِ، وتَنْبِيهًا عَلَى مَا فِي الْخِطَابِ مِنْ زِيَادَةِ التَّشْرِيفِ، واحْتِرَازًا عَنْ تَنَافُرِ النَّظْمِ.

الفَائِدَةُ السَّابِعَةُ والعُشْرُون: حُرُوفُ هَذِهِ الآيَةِ أَكْثَرُ مِنْ حُرُوفِ الَّتِي بَعْدَها، وذَلِكَ دَلِيلٌ على أَنَّهُ لا يُعْتَبَرُ في الفَواصِلِ والأَسْجَاعِ كَوْنُ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ مُسَاوِيَةً لِلأُولى أَوْ أَطْوَلَ بِيَسِيرٍ، خِلافًا لِمَنْ يَشْتَرِطُ ذَلِكَ في الأَسْجَاعِ، واحْتَجَّ القَاضِي ابْن الطَّيِّب -رَحِمَهُ اللهُ- عَلَى مَنْ يُسَمِّي الْفَواصِلَ أَسْجَاعًا بِأَنْ قَالَ : "قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ بَعْضَ مَا يَدْعُونَهُ سَجْعًا مُتَقَارِبُ الفَواصِلِ مُتَداني الْمَقَاطِعِ وبَعْضَهَا يَمْتَدُّ حتّى يتَضَاعَفَ طُولُه عَلَيْه، ويَرِدُّ الْفَاصِلَةَ عَلَى ذَلِكَ الوَزْنِ الأَوَّلِ بَعْدَ كَلامٍ كَثِيرٍ، وهَذا في السَّجْعِ غَيْرَ مَرْضِيٍّ ولا مَحْمُودٍ" [2].

وأمّا قَولُهُ -عَزَّ وجَلّ-: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ فَفِيهِ اثْنَتَان وثَلاثُونَ فَائِدَةً.

الفَائِدَةُ الأُولى: فَاءُ التَّعْقِيبِ هاهُنا مُسْتَعارَةٌ لِلتَّسْبِيبِ، عَلَى مَعْنَى فَاجْعَلْ الإِنْعَامَ الكَثِيرَ سَبَبًا لِلقِيامِ بِشُكْرِ الْمُنْعِمِ وعِبادَتِهِ، ومَعْنَى الكَلامِ الأَمْرُ بِشُكْرِ النِّعْمَةِ.

---

(١) سورة النساء، الآية (٦٤).

(٢) الباقلاني ، إعجاز القرآن، ص ٥٩، وقد ضبط المحقّق (يدعونه) بتشديد الدال، وضبطها النقاوسي بسكونها، وضبطت (تَرِد الفاصلة) بالتاء المفتوحة وكسر الراء ، وجاءت عند النقاوسي (ويَردُّ) بالياء وتشديد الدال، وفي المصدر: (وبعضها مما يمتد ...)، وعند النقاوسي (وبعضها يمتد...).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفَائِدَةُ الثَّانِيَة: في الفَاءِ -أَيْضًا- التَّنْبِيهُ عَلَى تَرْكِ الْمُبَالاةِ بِقَوْلِ الْعَدُوّ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ فلا تُبالِ بِغَيْرِنا، وأَقْبِلْ عَلَيْنا بِما هُوَ شَأْنُكَ مِنْ إِخْلاصِ العِبادَةِ لَنَا، فَهُوَ كَقَوْلِه: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ (١) ، وقَوْلِه: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ (٢).

الفَائِدَةُ الثَّالِثَة: لَمْ يُقَلْ: لِتُصَلِّيَ لَنَا، فَيُؤْتَى باللاّمِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الإِعْطَاءَ إِنّمَا كَانَ لأَجْلِ الصَّلاةِ، وإِنَّما هُو في الحقِيقَةِ ابْتِدَاءُ إِنْعَامٍ وتَفَضُّلٍ -كما تقدّم-، لا يُقَالُ أَنّ الفَاءَ مَعَ الفِعْلِ في قَوْلِهِ: ﴿ فَصَلِّ ﴾ مُفِيدَةٌ هذا المَعْنى أَيْضًا؛ لأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الفَاءَ مَع فِعْلِ الأمْرِ بِالصَّلاةِ إِنَّما تُفِيدُ الأمْرَ بِجَعْلِ الإِنْعامِ سَبَبًا للقِيامِ بِالشُّكْرْ -كما تقدَّم-، ولا كَذَلك اللاَّمُ مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ، فإِنَّها إِنَّما تُفِيدُ مَعْنَى إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ لإِرادَةِ فِعْلِ الصَّلاةِ والعِبادَةِ، وهُو خِلافَ ما تَقَدَّمَ مِنْ مَعْنى الآيَةِ، مَعَ مَا في قَوْلِك: (لِتُصَلِّي) مِنْ خِلافِ الإِيجازِ، ونُزُول الكَلامِ عن رُتْبَةِ الإِعْجَازِ.

الفَائِدَةُ الرابعة: لَمْ يَقُلْ: (فَصَلِّيَنْ) بالتَّوْكِيدِ أَوْ (فَلْتُصَلِّ لِرَبِّكَ) بِلامِ الأَمْرِ المُقْتَضِيَةِ تَأْكِيدُ فِعْلِ المَأْمُورِ لنُكْتَةٍ سَرِيَّةٍ، وهِيَ أَنَّ المَطْلُوبَ إِذا كَانَ مَحْبُوبًا للمُخاطَبِ كَانَ مُجَرَّدَ ذِكْرِهِ بَاعِثًا لَهُ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ إِذا أُمِرَ بِه، ولا شَكَّ أَنَّ الصَّلاةَ مِنْ أَحَبِّ الأُمُورِ إِلى رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، ولذَلِكَ قَالَ: "وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلاةِ" (٣)، فَلَمْ يُحْتَجْ في الأمْرِ بِهَا إِلى تَأْكِيدٍ، وفِيهِ -أَيْضًا- دِلالَةٌ عَلى مَعْنى أَنَّ المَطْلوبَ بِالصَّلاةِ هُنا الإِعْراضُ عَن الأعْدَاءِ وتَرْكُ المُبَالاةِ بِهِمْ.

---

(١) وردت بهذا النص في أربعة مواضع، سورة النساء، الآية (٦٣) والآية (٨١)، وسورة الأنعام، الآية (٦٨)، وسورة السجدة، الآية (٣٠).
(٢) وردت بهذا النص في ثلاثة مواضع، سورة الصافات، الآية (١٧٤)، وسورة الذاريات، الآية (٥٤)، وسورة القمر، الآية (٦).
(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢١/٤٣٢/١٣٠٧٩) والنسائي في السنن: (٧/٦١/٣٩٤٠).

الفَائِدَةُ الخَامِسَة: قِيلَ: المَعْنِيُّ بالصَّلاةِ المَكْتُوبَةُ، والمُرادُ الدَّوامُ عَلَيْها، وقِيلَ: صَلاةُ يَوْمِ النَّحْرِ، وقِيلَ: صَلاةُ الفَجْرِ بِالمُزْدَلِفَةِ، وقِيلَ: الدُّعاءُ، وفِي الحَدِيثِ: "الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ"(١)، والأَوْلَى في التَّأوِيلِ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ بالصَّلاةِ تَنْبِيهًا عَلَى سَائِرِ العِباداتِ؛ لأَنَّهُ حَثٌّ على الشُّكْرِ على النِّعَمِ وتَرْكِ المُبَالاةِ بِالعَدُوِّ -كما تَقَدَّمَ-، فَلا يَكُونُ لِتَخْصِيصِ بَعْضِ الصَّلَواتِ دُونَ بَعْضٍ وَجْهٌ.

الفَائِدَةُ السادسة: لم يقل: فَلِرَبِّكَ صَلِّ، بتَقْدِيمِ المَجْرورِ المُفيدِ للاخْتِصَاصِ وتَأْكِيدِ مَعْنَى الإخْلاصِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ (٢)، [وقَوْلِهِ:]﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ ﴾ (٣)، [وقَوْلِهِ:] ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٤)، [وقَوْلِهِ:] ﴿لِإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ (٥)، [وقَوْلِهِ:] ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ (٦)، [وقَوْلِهِ:]﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ (٧)، [وقَوْلِهِ:] ﴿أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ (٨)، [وقَوْلِهِ:] ﴿وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾(٩)، [وقَوْلِهِ:] ﴿وإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (١٠)،

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الصلاة، باب: الدعاء (١٤٧٩/٧٦/٢) في من حديث النعمان رضي الله عنه مرفوعًا، والترمذي في سننه:(٢٩٦٩/٢١١/٥)، وابن ماجة في سننه: (٣٨٢٨/٢٥٨/٢).
(٢) سورة المدثر، الآية (٧).
(٣) سورة هود، الآية (١٢٣)، وسورة النحل (٧٧) .
(٤) سورة الروم، الآية (٤).
(٥) سورة آل عمران، الآية (١٥٨).
(٦) سورة القيامة، الآية (١٢).
(٧) سورة القيامة، الآية (٣٠).
(٨) سورة الشورى، الآية (٥٣).
(٩) وردت في تسعة مواضع، سورة البقرة، الآية (٢٤٥)، وسورة يونس الآية (٥٦)، وسورة هود الآية (٣٤)، وسورة القصص الآيتان (٧٠) و(٨٨)، سورة يس الآيتان (٢٢) و (٨٣)، وسورة فصلت الآية (٢١)، وسورة الزخرف الآية (٨٥) .
(١٠) سورة المائدة، الآية (١٨)، وسورة الشورى، الآية (١٥)، وسورة التغابن، الآية (٣).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

[وقَوْلِهِ:] ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[١]، وهُوَ كَثِيرٌ، تَنْبِيهًا عَلَى أَنّ طَاعَةَ القَلْبِ لا تَحْصُلُ إلاّ بَعْدَ طَاعَةِ البَدَنِ، كَذا قِيلَ، وفِيهِ نَظَرٌ، قِيلَ: وفِيهِ -أَيْضًا- تَنْبِيهٌ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِ أَهْلِ الإِباحَةِ في أَنَّ العَبْدَ قَدْ يَسْتَغْنِي بِطاعَةِ قَلْبِهِ عَنْ طاعَةِ جَوارِحِهِ [٢].

الفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: في تَقْدِيمِ الأَمْرِ بالصَّلاةِ -أَيْضًا- تَنْبِيهٌ عَلَى أَنَّها مِفْتَاحُ الخَيْرَاتِ الدِّينِيَّةِ والدُّنْيَوِيَّةِ، أمَّا الدِّينِيَّةِ فَلِأَنَّها عِمَادُ الدِّينِ، وهِيَ مِنَ الإيمانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الجَسَدِ، وهِيَ النَّاهِيَةُ عن الفَحْشَاءِ والمُنْكَرِ، وأمّا الدُّنْيَوِيَّةِ فَلِأَنَّها تُدِرُّ الرِّزْقَ وتُكْثِرُ الخَيْرَ، وقَدْ نَبَّهَ على ذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ واصْطَبِرْ عَلَيْهَا لا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ [٣] ، أَيْ: لا نَسْأَلُكَ أَنْ تَرْزُقَ نَفْسَكَ وأَهْلَكَ، نَحْنُ نَرْزُقُكَ، وكَانَ مَالِكُ بْنُ دِينار إِذا أَصَابَتْهُ خَصَاصَةٌ يَقُولُ لأَهْلِهِ: قُومُوا فَصَلُّوا، بِهذا أَمَرَنا اللهُ ورَسُولُهُ، ومِثْلُهُ عَنْ بُكَيْر بْنِ عبدالله المزني [٤]، وقِيلَ: مَنْ كَانَ في عَمَلِ اللهِ كَانَ اللهُ في عَمَلِهِ.

---

(١) سورة هود، الآية (٨٨)، وسورة الشورى، الآية (١٠).

(٢) وهم هنا المرجئة الذي يقولون بعدم تلازم عمل الجوارح وعمل القلب.

(٣) سورة طه، الآية (١٣٢) .

(٤) (بكَيْر) هكذا ورد، وحركت الكاف بالفتح، والياء بالسُّكون، والمعروف بَكْر بن عبدالله المزني، وهذا الأثر مروي في تفسير الثعلبي، ولفظه: "وقال مالك بن دينار: كان بَكْرُ بن عبدالله المزني إذا أصاب أهله خصاصة يقول: قوموا فصلوا، ثم يقول: بهذا أمر الله ورسوله، ويتلو هذه الآية"، (الثعلبي، الكشف والبيان: ٢٦٧/٦) وجاء في تفسير النسفي، ولفظ النسفي: " وكان بكر بن عبدالله المزني إذا أصاب أهله خصَاصَة قال: قوموا فصلُّوا، بهذا أمرنا الله ورسوله، وعن مالك بن دينار مثله"، (النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ٧٧/٢).

الفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: في قَوْلِهِ: ﴿فَصَلِّ﴾ اتّساعٌ؛ لأنَّـــــهُ يَـــجُوزُ أَنْ يكُونَ كِنَايَةً عَنْ تَرْكِ الـــمُبَالاةِ بِالعَدُوِّ، أي : لا يُـــحْزِنْكَ قَوْلُ شَانِئِكَ، وأَقْبِلْ على ما هُوَ دَأْبُكَ مِنْ إِخْلاصِ العِبادَةِ لنا، ويَـــجُوزُ أَنْ يكونَ عِبارَةٌ عَنْ شُكْرِ الإنْعَامِ -كما تَقَدَّمَ-.

الفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: (صَلِّ) صِيغَةُ أَمْرٍ مُقْتَضِيَةٌ للوُجُوبِ عَلى الـــمُخْتَارِ، وفي ذَلِكَ دَلِيلٌ على إِيجابِ شُكْرِ الْمُنْعِمِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الأَمْرَ بِالصَّلاةِ عِبَارَةٌ عَنِ الأَمْرِ بِالشُّكْرِ.

الفَائِدَةُ العَاشِرَةُ: في ذَلِكَ دَلِيلٌ لِمَنْ يَرى أَنّ الأَمْرَ للتِّكْرَارِ مُدَّةَ العُمْرِ مَعَ الإِمْكانِ؛ لأنَّ ذَلِكَ أَدَلُّ عَلى الْمَطْلُوبِ مِنْ شُكْرِ النِّعْمَةِ، وأَقْضَى لامْتِثالِ الْمَأْمُورِ.

الفَائِدَةُ الحادِيَةُ عَشْرَةَ: إذا قُلْنَا: الأمْرُ يَقْتَضِي التَّكْرَار كَانَ قَوْلُهُ: (صلِّ) يَقْتَضِي الفَوْرَ؛ لأَنَّ القَائِلَ بِالتَّكْرَارِ قَائِلٌ بالفَوْرِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ [(١)].

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: (صَلِّ) أَمْرٌ مُعَلَّقٌ عَلَى عِلَّةٍ ثَابِتَةٍ، وَهِيَ إِعْطَاؤُهُ الكَوْثَرَ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَكَرَّرَ الفِعْلُ لِتَكْرِيرِ عِلَّتِه اتَّفَاقًا؛ للإِجْمَاعِ عَلَى اتِّبَاعِ العِلَّةِ لَا لِصِيغَةِ الأَمْرِ [(٢)].

---

(١) هذه الفائدة والتي قبلها من مواطن الخلاف بين الأصوليين، وهي خاصة بالأمر المطلق الذي لم يقيد بوقت (انظر: شمس الدين الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ٢/ ٣٤ وما بعدها).

(٢) ذكر نحوه محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني في بيان المختصر شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب في أصول الفقه، ٣٣/٢، ولفظه: "الْأَمْرُ إِذَا عُلِّقَ عَلَى عِلَّةٍ ثَابِتَةٍ وَجَبَ (تَكَرُّرُهُ بِتَكَرُّرِهَا) اتِّفَاقًا ؛ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى اتِّبَاعِ الْعِلَّةِ لَا لِلْأَمْرِ".

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: (صَلِّ) أَمْرٌ بِمُطْلَقِ الصَلاةِ، فَلا يَكُونُ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهَا خِلافًا لِمَنْ يَرَى ذَلِكَ، نَظَرًا إلى ما يَلْزَمُ الْمُتَلَبِّسَ بالعِبَادَةِ مِنْ تَرْكِ أَضْدَادِهَا [١].

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: فِي قَوْلِهِ: ﴿لِرَبِّكَ﴾ تَنْبِيهٌ على النِيَّةِ والإخْلاص، فإنْ قُلْتَ: مَا الفَرْقُ بَيْنَ النِّيَّةِ والإخْلاص؟، فاعْلَمْ أنَّ حَقِيقَةَ النِّيَّة هي الإرادَةُ الباعِثَةُ للقُدْرَةِ المُنْبَعِثَة عَنِ الْمَعْرِفَة، بَيَانُهُ أَنّ جَمِيعَ الأَعْمَالِ لا يَصِحُّ إلا بقُدْرةٍ وإرادَةٍ وعِلْمٍ، والعِلْمُ يُهَيِّجُ الإرادَةَ، والإرادَةُ بَاعِثَةٌ للقُدْرَة، والقُدْرَةُ خَادِمَةٌ للإرَادَةِ بِتَحْرِيكِ الأَعْضَاءِ لِفِعْلِ الطَّاعَة [٢]، وأما الإخْلاصُ فهو أَعْلَى دَرَجَاتِ النِيَّةِ، وهُوَ تَجَرُّدُ العَمَلِ للهِ -تَعَالَى-، كَمَا أَنّ الصَّرْفَ أَعْلَى دَرَجَاتِ الإخْلاص؛ لأَنَّهُ كَمَالُ الإخْلاص، فالنِيَّةُ رُوحُ العَمَلِ، والإخْلاصُ رُوحُ النِّيَّةِ، والصَّرْفُ رُوحُ الإخْلاص.

الفَائِدَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: الرَّبُّ المَالِكُ، ولا يُقَالُ مُعَرَّفًا باللاَّمِ إلاَّ للهِ -عَزَّ وجَلَّ-، وأمَّا فِي غَيْرِهِ فيُسْتَعْمَلُ مُضافًا، وهو إمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ مَصْدَرًا من قولهم: رَبّه يَرُبُّهُ رَبًّا، فوُضِعَ مَوْضِعَ اسْمِ الفَاعِلِ، كَقَوْلِهِمْ رَجُلٌ عَدْلٌ عَلَى المُبَالَغَةِ، أو على تَقْدِيرِ حَذْفِ المُضَافِ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً في الأصْلِ مِنْ بَابِ سَمْح وصَعْب وخَصْم، فَقِيلَ: إنَّهُمْ ارْتَجَلُوا هَذِهِ البِنْيَةَ وَصْفًا كَمَا ارْتَجَلُوا بِنْيَةَ فَاعِلٍ وفَعِيلٍ ويَقِظٍ وقَدِيرٍ وغَيْرِ ذَلِكَ، وقِيلَ: أَنَّ فَعْلاً

(١) هذه من مواطن الخلاف بين الأصوليين. (انظر: المرداوي، تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، ١٩٨/١).

(٢) ورد هذا التعريف عند أبي حامد الغزالي، كتاب الأربعين في أصول الدين، ص ١٣٧ مع اختلاف يسير في الألفاظ، ولفظه: " حقيقة النيّة هي الإرادة الباعثة للقدرة المنبعثة عن المعرفة. وبيانه أن جميع أعمالك لا تصح إلا بقدرة وإرادة وعلم، والعلم يهيجُ الإرادة، والإرادة باعثة للقدرة، والقدرةُ خادمة للإرادة بتحريك الأعضاء " .

لا أَصْلَ لَهُ في الصِّفَةِ، فَأَمَّا نَحْوُ خَصْم، وبَابُه فَعِيلٌ؛ لأَنَّهُ مِنْ أَبْنِيَة الصِّفَاتِ، نَحْوَ كَرِيمٍ وطَرِيفٍ، فَحَذَفُوا اليَاءَ، واجْتَزَؤوا بِالكَسْرَةِ، ثَمَّ أَسْكَنُوا هُرُوبًا مِنَ الكَسْرِ عَلَى عَادَتِهِمْ في (فَخِذٍ) وبابِهِ، وهَذا مَذْهَبُ ابْنِ جنِّي، كَأَنَّ الأَصْلَ عِنْدَهُ فَعِيلٌ، ثُمَّ فَعِل، ثُمَّ فَعْل [١]، فَهُوَ مِنْ بَابِ اتِّفاق الْمَصَائِرِ على اخْتِلافِ المَصَادِرِ [٢]، ألا تَرَى أن مَصِيرَ الكَلِمَةِ في الجِهَتَينِ إِلى فَعْل، وإِن اخْتَلَفَ ما صَدَرَ عَنْهُ مِنْ فَعِيلٍ أو كَوْنها مَصْدَرًا.

الفَائِدَةُ السَّادِسَة عَشْرَة: قِيلَ: ﴿ لِرَبِّكَ﴾ دُونَ أَنْ يُقَالَ: لِخَالِقِكَ ونَحْوِه؛ لأَنَّهُ أَكْمَلُ وأَتَمُّ في التَّعْظِيمِ للهِ -عَزَّ وَجَلَّ-؛ لاشْتِمَالِ لَفْظِ الرَّبِّ عَلَى ما لا يُحِيطُ بِه الوَصْفُ من صُنُوفِ الإِنْعَامِ.

الفَائِدَةُ السَّابِعَة عَشْرَة: اخْتِيرَ ﴿لِرَبِّكَ﴾ -أَيْضًا- دُونَ أَنْ يُقَالَ: (فصلِّ لنا) ذَهَابًا إِلى مَعْنَى فَصَلِّ لِلْمُنْعِمِ عَلَيْكَ الذي لا تَحِقُّ العِبادَةُ إلاَّ لَهُ، فَفِيهِ إِيماءٌ إلى السَّبَب، وتَأْكِيدٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْه قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، والفَاءُ الْفَصِيحَةُ، أَيْ: فَلأَنَّا أَنْعَمْنَا عَلَيْكَ بِمَا لا يُكْتَنَه وَصْفُهُ وهُوَ الكَوْثَرُ صَلِّ لَنَا، ولَوْ قِيلَ: (فَصَلِّ لَنا) لَمْ يُؤَدِّ مُؤَدَّاهُ، وهَذا النَّوْعُ في التَّنْزِيلِ كَثِيرٌ، وهُو إِيقاعُ الظَّاهِرِ مَوْقِعَ المُضْمَرِ للتَّنْبِيهِ عَلى نُكْتَةٍ، فَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعالَى-: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ، فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [٣] ، فَأَعَادَ ذِكْرَ الظُّلْمِ الْمُسْتَحقّ بِهِ الزَّجْر، ولَوْ قِيلَ: (فَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ) لَمْ يَكُنْ في ذَلك ما يَدُلُّ على اسْتِحْقاق العَذاب، وزَادَ

(١) انظر: ابن جني، المنصف، ص ٢٠-٢١.
(٢) ورد باب (اتفاق المصائر أو المصاير على اختلاف المصادر)، عند ابن جني في الخصائص، ١٠٥/٢.
(٣) سورة البقرة، الآية (٥٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فِي التَّأْكِيدِ -أَيْضًا- ﴿بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ ، ولَـمْ يَقُلْ: بِعِلْمِهِمْ ولا نَحْوَ ذَلِكَ، مِـمَّا لَيْسَ في لَفْظِه ذِكْرُ مَا استُحِق بِه العَذَابُ، وهَذا كُلُّهُ تَوْكِيدٌ في الْوَعِيدِ، وإغْلاظٌ فِيهِ، وتَقْوِيَةٌ لِلزَّجْرِ عَنْهُ.

الفَائِدَةُ الثَّامِنَة عَشْرَة: اللَّامُ في لِرَبِّكَ مُفِيدَةٌ للتَّعْرِيضِ بِدِينِ العَاصِ بْنِ وائِل وأَشْيَاعِهِ مِـمَّنْ كَانَتْ عِبادَتُهُ لغَيْرِ اللهِ -تعالى-، وفي ذَلِكَ تَثْبِيتٌ لِقَدَمِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- عَلَى صِراطِهِ الْمُسْتَقِيمِ وإِخْلاصِهِ العِبادَةَ لوَجْهِه الكَرِيم.

الفَائِدَةُ التَّاسِعَة عَشْرَة: هَذا النَّوْعُ من إيقاعِ الـمُظْهَرِ مَوْقِعَ الـمُضْمَرِ يُسَمَّى في عِلْمِ البَيَانِ بِالالتِفَاتِ، وهُو مِنْ وُجوهِ الفَصاحَةِ إذا وَقَعَ مَوْقِعَهُ كَما في هَذه الآيَةِ، وكما في سُورَةِ الفَاتِـحَةِ وغَيْرِها من التَّنْزِيل، وهُو عِبارَةٌ عَنْ نَقْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّكَلُّمِ والـخِطَابِ والغَيْبَةِ إلى الآخَرِ، وقُلْتُ: (مِنْ أَلْفَاظِ) دُونَ أَنْ أَقُولَ: (مِنْ ضَمَائِر) -كَما قَالَ بَعْضُ الـمُتَأَخِّرِين- لِيَشْمَلَ حَالَتَي الإضْمَارِ والإظْهَارِ، وهُو عَلَى ستَّةِ أَنْواعٍ، ففي هَذه السُّورَةِ الانْتِقَالُ مَنَ التَّكَلُّمِ إلى الغَيْبَةِ، وفي سُورَةِ الفَاتِحَةِ الانْتِقَالُ من الغَيْبَةِ إلى الـخِطابِ، وسَائِرُ الأَنْواعِ أَمْثِلَتُهُ مَذْكورَةٌ في كُتُبِ البَلاغَةِ.

الفَائِدَةُ الـمُوفِيةُ عِشْرِين: في إقَامَةِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ هُنا -أيضًا- فَائِدَةٌ أُخْرَى، وهي إظْهَارُ العَظَمَةِ والكِبْرِياء، ومِنْه أَخَذَ الـخُلَفَاءُ قَوْلَـهُمْ: أَمِيرُ الـمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُ بِكَذا.

الفَائِدَةُ الحادية والعشرون: الإضَافَةُ في قَوْلِهِ: ﴿لِرَبِّكَ﴾ مُفِيدَةٌ للتَّعْظِيم، ودَالَّةٌ على مَزِيدِ التَّشْرِيفِ والتَّكْرِيمِ في الـمُضَافِ إِلَيْه، كَقَوْلِـهِمْ: رَبُّ

الكَعْبَة، ومِنْ تَعْظِيمِ الـمُضافِ قَوْلُهُ -تَعَالى-: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ﴾ (١)، وقَوْلُهُ: ﴿نَاقَةَ اللهِ﴾ (٢) وقَوْلُـهُـمْ في الكَعْبَة: بَيْتُ اللهِ.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ والْعُشْرُونَ: قَوْلُهُ: ﴿وَانْحَرْ﴾ قِيلَ: الـمُرادُ بِهِ نَحْرُ البُدْنِ بِمِنَى، وهُو مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٣)، وقِيلَ : الذَّبْحُ يَوْمَ الأَضْحَى، وعَنْ عَلِيّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وضع اليَمِينِ عَلى الشِّمالِ في الصَّلاةِ، وعَنْهُ وَضْعُ اليُمْنَى على وَسَطِ سَاعِدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ وَضْعُهُما على صَدْرِه، وقِيلَ: ﴿وَانْحَرْ﴾ ارْفَعْ يَدَيْكَ أَوَّلَ مَا تُكَبِّر في الافْتِتاحِ نَحْوَ نَحْرِكَ، وقِيلَ: اسْتَقْبِل القِبْلَةَ بِنَحْرِك (٤)، كَما حُكِي عَنِ العَرَبِ: هُمَا يَتَناحَرانِ أَيْ: يَتَقابَلانِ، والأَوْلى في التَّأْوِيلُ حَمْلُهُ على نَحْرِ البُدْنِ، لكَوْنِهِ أَظْهَرُ، وفِيه إِيمَاءٌ إلى تِلْوِ الصِّلاةِ، وهِيَ الزَّكَاة.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَة والعُشْرُونِ: قِيلَ: فَي قَوْلِهِ: ﴿فَصَلِّ لربك وَانْحَرْ﴾ تَنْبِيهٌ على ما لرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- مِنَ الاخْتِصاصِ بِالصَّلاةِ، حَيْثُ جُعِلَتْ لِعَيْنِهِ قُرَّة، ومِنْ نَحْرِ البُدْنِ الَّذِي كَانَتْ لِهِمَّتِهِ فِيهِ قُوَّةٌ، فقَدْ رُوِيَ

(١) سبعة مواضع، سورة يونس الآية (١)، وسورة يوسف الآية (١)، وسورة الرعد الآية (١)، وسورة الحجر الآية (١)، وسورة الشعراء الآية (٢)، وسورة القصص الآية (٢)، وسورة لقمان الآية (٢).

(٢) ثلاثة مواضع، سورة الأعراف الآية (٧٣) ، وسورة هود الآية (٦٤) ، وسورة الشمس الآية (١٣).

(٣) نسب هذا القول إلى ابن عباس ابن كثير في تفسيره في جمع منهم عطاء ومجاهد وعكرمة وغيرهم (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٥٠٣/٨).

(٤) أورد هذه الأقوال ابن كثير في تفسيره، وقال عن الأول يروى عن علي ولا يصح، وعن الشعبي مثله، ثم نسب هذه الأقوال إلى ابن جرير (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ٥٠٣/٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنَّهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ- أَهْدَى مِئَةَ بَدَنَةٍ، فيها جَمَلٌ لأبي جَهْلٍ في أنفه بُرَةٌ مِنْ ذَهَب (١).

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ والعُشْرُون: في تَقْدِيمِ الأَمْرِ بِالصَّلاةِ عَلى الأَمْرِ بالنَّحْرِ إِشارَةٌ إلى أَنَّ الصَّلاة بمكانٍ عَظِيمٍ، وتَنْبِيهٌ على أنَّها أَهَمُّ الأُمُورِ، ودَلالَةٌ عَلى تَقْدِيمِ الصَّلاةِ على النَّحْرِ.

الفَائِدَةُ الخامسة والعشرون: قِيلَ: في قَوْلِهِ: ﴿وَانْحَرْ﴾ تَنْبِيهٌ على قَطْعِ العَلائِقِ النَّفْسِيَّةِ مِنْ لَذَّاتِ الدُّنْيَا وطَيِّباتِها، وذَلِكَ أَنَّ أَعَزَّ الأَمْوَالِ عِنْدَ العَرَبِ الإِبِلُ، فأُمِرَ بنَحْرِها لِذلِكَ، وكَانَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ- حِينَ أَهْدَى مِئَةَ بَدَنَةٍ، يَنْحَرُ حَتَّى أَعْيَا، ثُمَّ أَمَرَ عَلِيًّا -رضِي اللهُ عَنْهُ- بِذَلِكَ (٢)، وكَانَتِ النُّوقُ تَزْدَحِمُ على رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ-، فَلَمَّا أَخَذَ السِّكِّينَ تَبَاعَدَتْ مِنْه (٣).

الفَائِدَةُ السَّادِسَةُ والعُشْرُونَ: فِيهِ إِشَارَةٌ إلى أَنَّكَ سَتَصِيرُ بَعْدَ الفَقْرِ إلى الغِنَى، فَفِيهِ بِشارَةٌ بِالغِنَى، وتَأْكِيدٌ لِما دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُه: ﴿أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾.

الفَائِدَةُ السَّابِعَةُ والعُشْرُونَ: لَمَّا كَان قَوْلُه: ﴿وَانْحَرْ﴾ إِشَارَةٌ إلى زَوالِ الفَقْرِ، وقد وقَعَ ذَلِكَ، كانَ إِخْبَارًا بِغَيْبٍ، وذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ الإِعْجَازِ، لا يُقالُ: إنَّ قَوْلَه: ﴿وَانْحَرْ﴾ أَمْرٌ لا خَبَر، فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ فِيهِ إِخْبَارًا بِغَيْبٍ؟، لأنَّا نَقُولُ:

---

(١) أخرجه نحوه أبو داود وحسنه الألباني بلفظ برة من ذهب في صحيح أبي داود: (١٥٣٥/٤٢٥/٥)، وهو في سنن ابن ماجه بلفظ برة من فضة -أيضا-: (٣٠٧٦/٢٧/٢) وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، (٣٠٧٦/٧٦/٧).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وفي صحيح مسلم، باب حجة النبي -صلى الله عليه وسلم-، (١٢١٨/٨٨٦/٢): "فنحر ثلاثا وستين بيده، ثم أعطى عليًّا فنحر ما غبر"، وفي نخب الأفكار للعيني، (٥٥١/١٢) : "أهدى مائة بدنة، وأشرك عليا رضي الله عنه في ثلثها".

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

هُوَ وإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ الطَّلَبِ لَكِنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ للْخَبَر، ودَالٌّ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَانْحَرْ مِمَّا أَعْطَيناك، ومعْنَاهُ أَنَّهُ سيُكُونُ لَكَ مَالٌ وإِبِلٌ تَنْحَرُ مِنْها.

الفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ والعُشْرون: فِي قَوْلِهِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ إِشَارَةٌ إلى جَمِيعِ الطَّاعَاتِ؛ لأنّ الطّاعَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بَدَنِيَّةً أَوْ قَلْبِيَّةً، فَأَمَّا طَاعَةُ البَدَنِ فَأَصْلُها شَيْئَانِ: الصَّلاةُ والزَّكَاةُ، وأَمَّا طَاعَةُ القَلْبِ فَأَنْ لا يُقْصَدُ بِفِعْلٍ إلاَّ أَمْرُ الْحَقِّ -تَعالى-، وفي هَذا النَّوْعِ مِنَ الإيجازِ أُعْجُوبَةٌ وبُرْهانٌ.

الفَائِدَةُ التَّاسِعَة والعُشْرُون: في قَوْلِهِ: ﴿وَانْحَرْ﴾ إِيجَازُ حَذْفٍ، وأَصْلُ الكَلامِ (وَانْحَرْ لِرَبِّكَ)، فَحُذِفَ اكْتِفَاءً بِمَا تَقَدَّمَ، ورَفْعًا لإِيهَامِ حَوَالَة تَأْدِيَة مَفْهُومِهِ على اللَّفْظِ دُونَ العَقْلِ [1]، وذَهَابًا إلى أَنَّ هذا الفِعْلَ لا يَصْلُحُ إلاَّ للهِ -عَزَّ وجَلَّ-، فلا يَنْبَغِي أَنْ يُقْصَدَ بِهِ غَيْرُ اللهِ -تَعَالى- كما يَفْعَلُه المُشْرِكُون، ومُرَاعَاةً للفَوَاصِلِ.

الفائدة المُوفِيَةُ ثَلاثين: في قَوْلِهِ: ﴿وَانْحَرْ﴾ اتِّساعٌ مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَصَلَّ﴾ كَمَا تَقَدَّمَ، وهُو مِنْ وُجُوهُ البَلاغَةِ وفُنونِ الفَصَاحَةِ والبَراعَةِ.

الفَائِدَةُ الْحَادِيَةُ والثَّلاثون: لَمْ يَقُلْ: وَانْحَرْ البُدْنَ أَوْ نَحْوَهُ ذَهَابًا إلى الإيجاز بِحَذْفِ الْمَفْعُول للدّلالَةِ عَلَيْهِ، أَوْ تَنْبِيهًا عَلى أَنَّ القَصْدَ إلى نَفْسِ الفِعْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى واتَّقَى﴾، ورِعَايةً للفَاصِلَةِ -أَيْضًا-.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ والثَّلاثُونَ: فِي قَوْلِهِ: ﴿وَانْحَرْ﴾ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ فَوائِدِ صِيغَةِ (افْعَلْ).

---

(١) ورد مثل هذا التعليل في الإيضاح عند قوله تعالى: ﴿ واشتعل الرأس شيبًا ﴾ (انظر: أبو المعالي محمد القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ٣/ ١٩٠)، وكذلك انظر: (السكاكي، مفتاح العلوم، ص٢٨٧)، وانظر: (أبو عبدالله بدر الدين بن مالك الدمشقي الشهير ابن الناظم، المصباح في المعاني والبيان والبديع، ص١٤٦)، .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأمَّا قَوْلُهُ -عَزَّ وجلَّ-: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ فَفِيه إحْدَى وعُشْرُونَ فَائِدَةً.

الفَائِدَةُ الأُولى: في هَذِهِ الآيةِ تَسْلِيَةٌ لِرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ- وتَثْبِيتٌ، وزِيادَةُ ذمٍّ ووَعِيدٍ لِمُرْتَكِبِي عَدَاوَتِهِ بِطَرِيقِ الاخْتِصاصِ والتَّوْكِيدِ، وذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ، أَوَّلُها: (أَنَّ) الْمُشَدَّدَةُ التي مِنْ شَأْنِها الإثْباتُ لِمَا يَأْتي بَعْدَها، وثَانِيها: إفادَةُ تَكْرِيرِ الضَّمِيرِ مَزِيدَ التَّقْرِيرِ، وثَالِثُها: تَعْرِيفُ الخَبَرِ وإفادَتُهُ اخْتِصاصَ المُتَّصِفِ بِهِ بِكَوْنِه أَبْتَرَ، ولَوْ نُكِّرَ لَصَلُحَ أَنْ يَقَعَ على غَيْرِه لِشُيُوعِ النَّكِرَةِ، ورَابِعُها: لَفْظُ (أَفْعَل) الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ التَّفْضِيل، وخَامِسُها: اقْتِضَاءُ لَفْظِ (الأبْتَر) مَعْنَى الذَّمِّ، وسَادِسُها: مَا في الاسْتِئْنَافِ مِنْ مَعْنَى التَّوْكِيدِ، ولِذَلِكَ لَمْ تُوصَلْ هَذِهِ الآيَةُ بِما قَبْلَها بِحَرْفِ العَطْفِ، ونَظِيرُها في مَعْنَى التَّوْكِيد وزِيادَةِ الاخْتِصَاصِ قَوْلُهُ -تَعَالى-: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى﴾ فِفِيها هَذِهِ الوُجُوهُ مِنْ التَّأكِيدِ والاخْتِصاص، وفِيهَا وَجْهٌ سَابِعٌ، وهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُ (الأَعْلَى) سِوى مَعْنَى الأَغْلَب مِنْ أَنَّ الغَلَبَةَ مِنْ عَالٍ.

الفَائِدَةُ الثانِية: الشَّانِئُ المُبْغِضُ والمُعَادِي، والأَبْتَرُ المُنْقَطِعُ أَثَرُهُ مِن الخَيْرِ، وكُلُّ مَنْ انْقَطَعَ مِن الخَيْرِ أَثَرُهُ فَهُو أَبْتَر، وخَطَبَ زِيَاد خُطْبَتَه البَتْراء؛ لأَنَّه لَمْ يَحْمَد اللهَ سُبْحَانَهُ فيها، ولَمْ يُصَلِّ على النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ- [(١)]، والأَبْتَرُ المَقْطُوعُ الذَّنَب، والأَبْتَرُ الَّذِي لا عَقِبَ لَهُ.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: قِيلَ: المُرادُ بِهذهِ الآيَةِ العَاصُ بْنُ وَائِل، قَالَ : أَنَا شَانِئُ مُحَمَّدٍ، وهُو أَبْتَرُ لَيْسَ لَهُ عَقِبٌ، فَنَزَلَتْ [(٢)]، وعَنْ شَمِرِ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ:

(١) حول هذه الخطبة وسبب تسميتها انظر: البيان والتبيين، ٦٢/٢.
(٢) ورد مضمونه عند الشوكاني في فتح القدير، ٧٣٣/٥ ، وعند ابن عساكر في تأريخ دمشق، ١٢٥/٣، ١١٨/٤٦.

كان عُقْبَة بن أبي مُعَيْط يقُولُ: إِنَّهُ لا يَبْقَى لِـمُحَمَّدٍ ولَدٌ، وهُو أَبْتَرُ، فَنَزَلَتْ [(١)]، وقِيلَ: نَزَلَتْ في أبي جَهْلٍ، وعَنْ عَطاء: نَزَلَتْ في أبي لَهَب [(٢)]، وعَن ابْنِ عَبَّاس قَالَ: لَمَّا قَدِمَ كَعْبُ بْنُ الأَشْرَف مَكَّةَ أَتَوْهُ، فَقالُوا: نَحْنُ أَهْلُ السِّقايَةِ والسِّدانَةِ، وأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الـمَدِينَة، فَنَحْنُ خَيْرٌ أَمْ هَذَا الـمُنْبَتِر مِنْ قَوْمِهِ يَزْعُمُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنَّا؟، قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ خَيْرٌ مِنْه، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾، ونَزَلَتْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ والطَّاغُوتِ﴾ إِلَى قَوْلِه: ﴿نَصِيرا﴾ [(٣)]، والأَوْلَى أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ -تَعالى- أَخْبَرَ أَنَّ مُبْغِضَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- هو الأَقَلُّ الأَذَلُّ الـمُنْقَطِعُ عَقِبُه، فَذلكَ صِفَةُ كُلِّ مَنْ أَبْغَضَه، وإِنْ كانَتْ الآيَةُ نَزَلَتْ في شَخْصٍ بِعَيْنِه.

الفَائِدَةُ الرَّابِعَة: إِنَّما لَمْ يُذْكَرْ مَنْ نَزَلَتْ فيه هَذهِ الآيَةُ بِاسْمِهِ لِتَتَناوَلَ كُلَّ مَنْ شَارَكَه في ذَلِكَ الوَصْفِ -كَما تَقَدَّم-.

الفَائِدَةُ الخَامِسَة: في وصْفِهِ بالشَّانِئِ -أَيْضًا- إِيمَاءٌ إلى وَجْهِ بِنَاءِ الخَبَرِ، وأَنَّهُ إِنَّمَا ثَبَتَ لَهُ الاتِّصافُ بأَنَّهُ الأَبْتَرُ لِعَداوَتِهِ لِرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-.

---

(١) ورد صدر هذا القول عند ابن كثير في تفسيره، ٨/ ٥٠٤، ولفظه: "وقال شمِر بن عطية: نزلت في عقبة بن أبي مُعَيْط".

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) سورة النساء، الآيتان (٥١-٥٢)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه: (٦٥٢٧)، وهو مخرج في الإحسان في تخريج صحيح ابن حبان بالرقم نفسه، وعند الألباني في صحيح موارد الظمآن على زوائد ابن حبان للهيثمي: (١٤٤٨)، وعند ابن كثير في تفسيره ، ٥٠٤/٨، وصححه أحمد شاكر في عمدة التفسير من تفسير ابن كثير،٥٢٤/١، ورجّح الوادعي إرساله في صحيح أسباب النزول، ص ٧٥-٧٦، ٢٧١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفَائِدَةُ السَّادِسَة: قِيلَ: في ذِكْرِهِ بِذَلِكَ -أَيْضًا- بَيَانُ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَجَّهْ بِقَلْبِه إلى الصِّدْق، ولَمْ يَقْصِدِ الإفْصاحَ عَنِ الحَقّ، فَلَمْ يَنْطِقْ إلاَّ عَنِ الشَّنَآن الَّذِي هُو قَرِينُ البَغْيِ والحَسَدِ، وأَخُو الغَيْظِ والحَرَد، فَلِذَلِكَ وَسَمَه بِما يُنْبِئُ عَنِ المَقْتِ الأَشَدّ.

الفَائِدَةُ السَّابِعَة: في وصْفِه بِكَوْنِهِ أَبْتَرَ تَفْرِيطٌ في الوَصْفِ، إذْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُؤْتَى بِغَيْرِه مِنْ أَلْفَاظِ الشَّتْمِ، ذَهابًا إلى أَنَّهُ -وإنْ أُتِي في ذَمِّهِ بِما يَقْتَضِي الإفْراطَ- فَهُوَ على الحَقِيقَةِ تَفْرِيطٌ في جَنْبِ ما يَسْتَأهِلُهُ، وذَلِكَ الغَايَةُ في الذَّمِّ، ومِنْ ذَلِكَ وَصْفُ نَعِيمِ الجَنَّةِ وعَذابِ النَّارِ، إذْ لا يُحِيطُ الوَصْفُ بحَقِيقَتِهما، فَكانَ الإفْراطُ في وَصْفِها تَفْرِيطًا، والتَّفْرِيطُ فيه إفْراطٌ لكَوْنِه مِنْ بابِ التَّنْبِيهِ بِالأَدْنَى عَلَى الأَعْلَى.

الفَائِدَةُ الثَّامِنَة: يَجُوزُ في الأَبْتَرِ أَنْ يَكُونَ عِبارَةٌ عن جَمِيعِ المَذَامِّ، فَيَكُونُ مِنْ جَوامِعِ الكَلِمِ، وذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ انْقَطَعَ أَثَرُهُ مِنَ الخَيْرِ فَهُو أَبْتَرُ -كما تَقَدَّم-.

الفَائِدَةُ التاسعة: يَجُوزُ أَنْ يكونَ أُتِي بِهَذا اللَّفْظِ للمُشاكَلَةِ والمُحَاذَاةِ لِقَوْلِ العَاصِ أو غَيْرِه: إنَّ مُحَمَّدًا أَبْتَرُ، ونَظِيرُ هَذا مِنَ المُشاكِلَةِ التَّقْدِيرِيَّة قَوْلُهُ -تَعالى-: ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾ والمعنى تَطْهِيرُ الله؛ لأنَّ الإيمانَ يُطَهِّرُ النُّفُوسَ، والأَصْلُ فِيهِ أَنَّ النَّصارى كَانوا يَغْمِسُون أَوْلادَهُمْ في مَاءٍ أَصْفَر يُسَمُّونَهُ (المَعْمُودِيَّة) (١)، ويَقُولُون: هُوَ تَطْهِيرٌ لَهُمْ، وإذا فَعَلَ الواحِدُ مِنْهُمْ بِوَلَدِهِ ذَلِكَ قَالُوا: الآنَ صَارَ نَصْرَانِيًّا، فَأُمِرَ الْمُسْلِمون أَنْ يَقُولُوا: صَبَغَنا اللهُ بِالإيمانِ صِبْغَتَهُ، ولَمْ نُصْبَغْ صِبْغَتَكُمْ.

(١) المعمودية هي من طقوس النصارى المعروفة، فيغسل المُعمَّد بالماء أو يغطس به كاملاً -سواء أكان طفلا أم متحولا للنصرانية-؛ فيصبح تابعًا للكنيسة المسيحية.

الفَائِدَةُ العَاشِرَةُ: شَانِئَكَ اسْمُ جِنْسٍ مُضَاف، فيكونُ عَامًّا في كُلِّ مُتَّصِفٍ بوَصْفِ الشَّنآن لِرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- كَمَا تَقَدَّم، ففي ذلك دَلِيلٌ على أنَّ اسْمَ الجِنْسِ المُضافَ مُفِيدٌ لِلْعُمُومِ.

الفَائِدَةُ الحَادِيَةُ عَشْرَةَ: في قَوْلِهِ: ﴿الأَبْتَرُ﴾ دَلِيلٌ عَلى أنّ المُفْرَدَ المُعَرَّفَ باللاَّمِ يَقْتَضِي العُمُوم -أَيْضًا-.

الفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَة: في قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ إِخْبَارٌ بِغَيْبٍ، وذَلِكَ من وُجُوهِ الإعْجاز، ومِنْ دَلائِلِ نُبُوَّتِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، وذَلِكَ أَنّ الأَبْتَرَ الَّذِي لا عَقِبَ لَهُ، وقَدْ قِيلَ: إِنَّ اللهَ -عَزَّ وجَلَّ- لَمَّا أَنْزَلَ ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ لَمْ يُولَدْ للعَاصِ بَعْدَ ذَلِكَ، وإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الأَبْتَرَ هُوَ المُنْقَطِعُ الذِّكْر مِنَ الخَيْرِ فَهُو كَذَلِكَ -أَيْضًا-، لا أَحَدَ يَقُوم بِدِينِهِ ولا يَذْكُرُهُ بِخَيْرٍ (١).

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَة: اخْتِصاصَهُ بالوَصْفِ بِالأَبْتَرِ مِنْ بَابِ المُبَالَغَة، على مَعْنَى أَنَّهُ وإِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فلا يُعْتَدُّ بِهِ في جَنْبِ ما حَصَلَ لِهَذا مِنَ التَّمْكِينِ فيها والرُّسُوخِ، فالقَصْرُ مُبَالَغَةٌ، كَمَا تَقُولُ: (الخَاسِرُ كُلَّ الخَاسِرِ قَاتِلُ عَمَّار بن ياسر) (٢)، فإِنْ قُلْتَ: فإذا كَانَ الأَبْتَرُ مَنْ لا عَقِبَ له، فَكَيْفَ يَكُونُ المُرادُ بِالآيةِ العَاصُ بْنُ وَائِل ونَحْوَه، قُلْتُ: هُو عَلى المُبَالَغَة -أَيْضًا-، على مَعْنَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَنْفَعْهُ عَقِبُهُ لعَدَمِ إِيمانِهِ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لا عَقِبَ لَهُ.

---

(١) ورد هذا المعنى عند النحاس في إعراب القرآن، ص ١٣٧١، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٧٠/٥ .

(٢) هذا من قصر الصفة على الموصوف (انظر: أبو المعالي محمد بن عبدالرحمن بن عمر القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ٧/٣ وما بعدها).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفَائِدَةُ الرَّابِعَة عَشْرَة: في قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ حُسْنُ التَّخَلُّص، وهُو مِنْ وجُوهِ الفَصَاحَةِ، وهُوَ الخُرُوجُ مِنْ مَعْنًى إِلى آخَرَ بِلَطِيفَةٍ تُلائِمُ بَيْنَهُما، وفي تَصْدِيرِ هَذِهِ الآيَةِ بِحَرْفِ الاسْتِئْنَافِ أَبْرعُ تَخَلُّصٍ وأَحْسَنُ خُرُوجٍ، وعَدَّ هَذا النَّوْعَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الأَدَبِ والكَلام مِنْ إِعْجَازِ القُرْآنِ ذَاهِبًا إِلى أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِ التَّنْزِيلِ، قَالَ: "لأَنَّ الكَلِمَةَ قَدْ تَكُونُ مُنْفَصِلَةً مُبَايِنَةً لِمَا قَبْلَها، فيُصَيِّرُها شَرِيفُ النَّظْمِ أَشَدَّ ائْتِلافًا وأَلْطَفُ انْتِظامًا مِنَ الكَلامِ المُتَلائِمِ الآخِذِ بَعْضُه بِبَعْضٍ" [(١)]، وذَلِكَ لا يُوجَدُ في كَلامِ العَرَبِ، بَلْ هُوَ مُخْتَصٌّ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ، وهُو مِنْ الأُسْلُوبِ الخارِجِ عَنْ عَادَةِ كَلامِهِمْ؛ لأَنَّ فِيهِ تَصْيِيرَ الْمُخْتَلِفِ مُؤْتَلِفًا، وذَلِكَ نَقْضٌ للعَادَةِ، ومِمَّا لا يَسْتَطِيعُهُ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ تَعَلُّمُهُ، بِخلافِ غَيْرِه مِنْ فُنُونِ الفَصَاحَةِ، فَكانَ الإِعْجَازُ في الحَقِيقَةِ مَقْصُورًا عَلَيْهِ، لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُسْتَطَاعٍ بِخِلافِ غَيْرِهِ مِمَّا لَيْسَ مِنَ الأُسْلُوبِ والنَّظْمِ الْمُخَالِفِ لِعادَتِهِمْ.

الفَائِدَةُ الخَامِسَة عَشْرَة: في هَذِهِ الآيَةِ مَزِيدُ تَكْرِيمٍ وتَعْظِيمٍ لِرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-، وذَلِكَ أَنَّهُ -تَعالى- أَجَابَ عَنْهُ لَمَّا شَتَمَهُ الكُفّارُ جَوَابًا بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ -تَعالى- حِينَ قَالُوا: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ﴾ إِلى قَوْلِهِ: ﴿أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾، فقال: ﴿بَلِ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ والضَّلالِ الْبَعِيدِ﴾ [(٢)]، وحِينَ قَالُوا: مَجْنُونٌ أَقْسَمَ ثَلاثًا، فَقَالَ: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ

(١) يشير المؤلف إلى قول الباقلاني في إعجاز القرآن عند الإشارة إلى قوله تعالى: (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات والأرض ألا إلى الله تصير الأمور) : "فانظر إلى هذه الكلمات الثلاث، فالكلمتان الأوليان مؤتلفتان. وقوله: ألا إلى الله تصير الأمور كلمة منفصلة مباينة للأولى، قد صيَّرهما شريف النظم أشد ائتلافا من الكلام الْمُؤَالِف، وأَلْطَفُ انتظامًا من الحديث الملائم" ، (الباقلاني، إعجازا القرآن، ص ١٨٧) .
(٢) سورة سبأ، الآيتان (٧-٨).

رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ (١)، ولَمَّا قَالُوا: لَسْتَ مُرْسَلاً أَجَابَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَسٓ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٢)، وحِينَ قَالُوا: شَاعِرٌ قَالَ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾(٣) إلى غَيْرِ ذَلِكَ.

الفَائِدَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذا الأسْلُوبُ مِنَ الكَلامِ الْمُنْصِفِ، وذَلِكَ أَنَّهُ سُلِكَ بِهِ سَبِيلُ الإنْصَافِ، فَلَمْ يُعْدَلْ عَنْ هَذا اللَّفْظِ إلى غَيْرِهِ، ولِمُشَاكَلَتِهِ لِمَا وَقَعَ هَذَا الكَلامُ جَوابًا لَهُ -كَما تقدَّمَ بَيَانُه-، وعلى هَذَا التَّأْوِيلِ إِنَّما جِيئَ بِالكَلامِ فِي الْخَبَرِ -وإِنْ كَانَ فِيها زِيادَةُ الاخْتِصاصِ- تَنْبِيهًا عَلى نَفْيِ الاشْتِراكِ، إِذْ لا يَتِمّ مَعْنَى الكَلامِ إلاَّ بِذَلِكَ.

الفَائِدَةُ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ إِنَّما تَوَلَّى الحَقُّ -سُبْحانَهُ- هَذِهِ المُقابَلَةَ ولَمْ يَجْعَلْهَا إلى غَيْرِهِ جَزَاءً لِرَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- حِينَ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ نَصْرَ دِينِ الله -تَعالى- والذَّبَّ عَنْهُ، واقْتَحَمَ مَوارِدَ الموْتِ لإِعْزازِ الإِيمَانِ وإِظْهارِ كَلِمَةِ الإِسْلامِ، ثُمَّ في هَذِهِ الآيَةِ إِشارَةٌ إِلى مَعْنَى قَوْلِهِ -تَعالى-: ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (٤).

الفَائِدَةُ الثامنة عشرة: في هَذِهِ الآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ العَامَّ إذا سِيقَ لِمَعْنَى المَدْحِ والذَّمِّ كَانَ عَامًّا فَي ذَلِكَ خِلافًا للشَّافِعِي -رَضِي اللهُ عَنْهُ- (٥).

---

(١) سورة القلم، الآية (٢).
(٢) سورة يس، الآيات (١-٣).
(٣) سورة يس، الآية (٦٩).
(٤) سورة المائدة، الآية (٦٧).
(٥) يرى الجمهور أن العام في معرض المدح والذم يعمّ استعمالاً كما هو عام موضعًا خلافًا للشافعي (انظر: ابن الموقت الحنفي، التقرير والتحبير، ١/٢٣٠).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفَائِدَةُ التاسعة عشرة: فِيها دَلِيلٌ على أنَّ اسْمَ الفَاعِلِ حَقِيقَةٌ في الـحَالِ مَـجَازٌ في الـمَاضِي والاسْتِقْبَالِ (١).

الفَائِدَةُ الموفية عشرين: جوَّزَ بَعْضُهُمْ في هَذِهِ الآيَةِ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةَ اعْتِراضٍ مُرْسَلَةً إِرْسَالَ الـحِكْمةِ بِخَاتِمَةِ الأَغْرَاضِ، كقَوْلِه: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾ (٢)، وعدَّ صَاحِبُ الكَشَّافِ مِنْ هَذا غَيْرَ آيَةٍ، والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ إِنَّـما يُصارُ إلى ذَلِكَ عِنْدَما لا يَكُون بَيْنَ الْـجُمْلَتَينِ تَنَاسِبٌ، وذَلِكَ غَيْرُ مَوْجُودٍ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ شَرِيفَ نَظْمِهِ يُصيِّرُ الـمُخْتَلِفَةَ مُؤْتَلِفَةً.

الفَائِدَةُ الـحَادِيَة والعُشْرُون: في هَذِهِ الآيَةِ حُسْنُ الـخَاتِـمَةِ؛ لدلالَتِها عَلَى أنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ- مِنْ رَبِّهِ بِـمكَانٍ، وذَلِكَ أَنَّ فِي السُّورَةِ ثَنَاءً عَلَيْهِ باخْتِصاصِهِ بالكَوْثَرِ الَّذِي لَـمْ يُعْطَهُ أَحَدٌ غَيْرُه، ثُـمَّ كُرِّرَ الثَّنَاءُ عَلَيْهِ في خَاتِـمَتِهَا بِذَمِّ شَانِئِهِ والتَّسْجِيلِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الوَصْفِ القَبِيحِ، فَكانَ في فَاتِـحَةِ السُّورَةِ وخَاتِـمَتِها زِيادَةُ تَشْرِيفٍ وتَعْظِيم لِرَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ-، ثُـمَّ في هَذِهِ السُّورَةِ الكَرِيـمَةِ وُجُوهٌ كَثِيرةٌ غَيْر ما ذَكَرْنَاهُ، مِنْهَا الاسْتِغْنَاءُ، وهُوَ اسْتِقْلالُ كُلِّ جُمْلَةٍ بِنَفْسِها، واسْتِغْناؤها عَنْ كُلِّ

(١) هذه من مسائل الخلاف عند اللغويين وفي استدلالات الأصوليين، وموضوعه هل اسم الفاعل حقيقة في الحال ومجاز في الماضي أو هو مجاز فيهما (انظر: تاج الدين السبكي، الأشباه والنظائر، ٨٣/٢).

(٢) سورة القصص، الآية (٢٦)، وفي الكشاف عند تفسير آية القصص: "وقد استغنت بإرسال هذا الكلام الذي سياقه سياق المثل والحكمة أن تقول استأجره لقوته وأمانته" (الزمخشري، الكشاف، ٣٠٤/٣)، وورد هذا المصطلح كذلك عند ابن القيم، ولفظه: "ويتجه أن نجعلها جملة الاعتراض مرسلة إرسال الحكمة الخاتمة الأغراض" (ابن القيم، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص٣٩٠).

وَاحِدَةٍ من بَنَاتِ جِنْسِها، ومِنْها مَا فَيهَا مِنْ حُسْنِ النَّظْم، وعَجِيبِ التَّلاؤُم، وغَرِيبِ التَّناسُب، وفَصِيحِ التَّأليف كَالتَّرصِيع والتَّرْدِيد وحُسْنِ الرَّصْفِ، وتَحْقِيقِ الوَصْفِ، ومِنْها كَمَالُ الإعْجَازِ في نِهَايَةِ الإيجاز، وذَلِكَ أَنَّهُمْ عَجَزُوا عَنْ مُعَارِضَتِهَا مَعَ قِصَرِها، فَهُمْ بِالعَجْزِ عَمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا مِنَ التَّنْزِيلِ أَوْلَى.

ولا تَسْتَكْثِرَنَّ ما ذَكَرْتُه لَكَ في هَذَا المُخْتَصَرِ مِنْ نُكَتِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَلَعَلَّ مَا تَرَكْتُهُ أَكْثَرُ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ، وإنَّما القَصْدُ بِهَذا وأَمْثالِه التَّنْبِيهُ عَلَى بَعْضِ مَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ السُّورَةُ مِنْ وُجُوهِ الإعْجَاز، وبَيَانُ كَيْفِيَّة التَّدَرُّبِ في عِلْمِ البَلاغةِ والفَصَاحَةِ، وأنْ لا عِلْمَ في بَابِ التَّفْسِيرِ بَعْدَ عِلْمِ الأصُولِ أَوْلَى مِنْهُ بكِتَابِ اللهِ -تَعالى-، ولأَنَّ في ذِكْرِ هَذِهِ الوُجُوهِ وأَمْثَالِهَا كَشْفًا عَنِ الأسْرارِ الَّتِي تَضَمَّنَها الكَلامُ، ودَلالَةً عَلَى جَلالَتِها في نَفْسِهَا، وأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إلاَّ عَلَى أَجْمَلِ مَرْتَبَةٍ وأَعْلَى طَبَقةٍ، وهِيَ عِلَلٌ عَقْلِيَّةٌ شَاهِدَةٌ عَلَى حِكْمَةِ واضِعِها ودَالَّةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا العِلْمَ مِنْ أَشْرفِ العُلُومِ الدِّينِيَّة، إذْ بِهِ يُتَوصَّلُ إلى مَعاني التَّنْزِيلِ، وإعْطائِهِ حَقَّهُ مِنَ التَّأْوِيلِ، فَاعْرِفْ قَدْرَهُ، وأَحْسِنْ تَدَبُّرَهُ.

كَمُل الْجُزْءُ والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين، وصَلَوَاتُهُ الطَّيِّبات عَلَى مُحَمَّدٍ سيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وعَلى آلِهِ وصَحْبِهِ الطَّاهِرِينَ الطَّيِّبِينَ، والْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس المصادر والمراجع:

١- ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، القاهرة: دار نهضة مصر، د.ط، د.ت.

٢- ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك، الزهد والرقائق (يليه "ما رواه نُعَيْم بن حماد في نسخته زائدًا على ما رواه المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد")، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.

٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، مصر: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة، د.ت.

٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، د.م: دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ه-١٩٥٤م.

٥- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٦- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، تأريخ دمشق، جدة: مكتبة كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٧- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، بيروت: دار الكتب العلمية.

٨- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق دكتور السيد محمد السيد وآخرون، القاهرة: دار الحديث، د.ط، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م.

٩- ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية-فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ط، د.ت.

١٠- ابن مالك، أبو عبدالله بدر الدين بن مالك الدمشقي الشهير ابن الناظم، المصباح في المعاني والبيان والبديع، حقق الكتاب وقدم له الدكتور عبدالحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

١١- ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

١٢- ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت.

١٣- أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه راجي الأسمر، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٤- الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه-٢٠٠٠م.

١٥- الأسدي، الكميت بن زيد، ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٦- الأصفهاني، محمود بن عبدالرحمن، بيان المختصر شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب في أصول الفقه، تحقيق محمد مظهر بقا، السعودية: دار المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٧- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح، صحيح أبي داود- الأم، الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٨- الألباني، أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، الرياض: دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٢ه-١٩٩٢م .

١٩- الألباني، أبو عبدالرحمن محمد ناصر الدين بن نوح، صحيح موارد الظمآن على زوائد ابن حبان للهيثمي، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه.

٢٠- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، مصر: دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٩٧م .

٢١- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، د.م: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه.

٢٢- البَلَوِيّ، أبو البقاء خالد بن عيسى، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، مقدمة وتحقيق العلامة الحسن السائح، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، د.ط، د.ت.

٢٣- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، دلائل النبوة، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.

٢٤- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وآخرون، مصر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ه-١٩٧٥م.

٢٥- التمكروتي، علي بن محمد، النفحة المسكية في السفارة التركية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشادلي، الرباط: المطبعة الملكية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٦- التنبكتي ، أحمد بن بابا، نيل الابتهاج وتطريز الديباج، تحقيق وعناية الدكتور عبدالحميد عبدالله الهرّامة، طرابلس: دار الكاتب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٢٧- التنبكتي، أحمد بن بابا، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، دراسة وتحقيق الأستاذ محمد مطيع، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٨- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد، الكشف والبيان المعروف تفسير الثعلبي، دراسة وتحقيق أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه-٢٠٠٢م.

٢٩- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة السابعة، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.

٣٠- الحنفي، ابن الموقت أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣١- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، والرماني أبو الحسن علي بن عيسى، وعبد القاهر الجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثالثة، د.ت.

٣٢- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

٣٣- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وبذيله الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير الاسكندراني والكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني، ضبط وتوثيق أبي عبدالله الداني بن منير آل زهوي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٤- السبكي، أبو نصر تاج الدين بعد الوهاب بن علي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ه-١٩٩١م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣٥- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.
٣٦- السكاكيّ، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، بيروت: الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣٧- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هندواي، مصر: المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ت.
٣٨- شاكر، أبو الأشبال أحمد بن محمد، عمدة التفسير من تفسير ابن كثير، دار الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
٣٩- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الرياض: دار زمزم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٤٠- الشوكاني، محمد بن علي، السيل الجرار، تحقيق محمود إبراهيم زايد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٤١- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه-١٩٩٧م.
٤٢- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ،جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، د.م: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م .
٤٣- طرهوني، محمد بن رزق، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، الدمام: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
٤٤- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب"شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق علي محمد

فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ه-٢٠١٠م .

٤٥- العيني، محمود بن أحمد بن موسى، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، تحقيق ياسر بن إبراهيم، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ه .

٤٦- الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

٤٧- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، كتاب الأربعين في أصول الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

٤٨- الفارسي، الأمير علاء الدين علي بن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.

٤٩- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامعة لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤ه-١٩٦٤م .

٥٠- القزويني، أبو المعالي محمد بن عبدالرحمن بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثالثة، د.ت.

٥١- القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المتخصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.

٥٢- قوادر، عبد الباسط، ابن راشد القفصي وآثاره العلمية، تونس: الدار التونسية للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠١١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٥٣- محفوظ، محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
٥٤- المرداوي، أبو الحسن علاء الدين علي بن سليمان، تحرير المنقول وتهذي علم الأصول، تحقيق عبدالله هاشم، ود. هشام العربي، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ه-٢٠١٣م.
٥٥- المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٥٦- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، اعتنى به الشيخ خالد العلي، بيروت: الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٥٧- النسفي، أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
٥٨- نويهض، عادل، معجم أعلام الجزائر، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٥٩- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي، د.ط، ١٤١٤ه- ١٩٩٤م.
٦٠- الوادعي، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي، الصحيح المسند من أسباب النزول، صنعاء: مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

الدوريات:

٦١- الصادق، عبداللطيف محمد، الخط المغربي الخصائص والأنواع، مجلة الكويت، عدد (١٩١).

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٩٨٦١
٢.	Abstract	٩٨٦٢
٣.	تمهيد	٩٨٦٣
٤.	منهج النقاوسي في هذه المخطوطة :	٩٨٦٩
٥.	وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:	٩٨٧١
٦.	عملي في التحقيق:	٩٨٧٣
٧.	صورة الصفحة الأولى من المخطوط	٩٨٧٥
٨.	صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط	٩٨٧٦
٩.	النصّ المحقّق:	٩٨٧٧
١٠.	فهرس المصادر والمراجع:	٩٩١٤
١١.	فهرس الموضوعات	٩٩٢١

تم بحمد الله